الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة الحادية والأربعون
ربيع أول ١٤٤٨ هـ
آب ٢٠٢٦ م

العدد
٤٨٢

كلمة الوعي

قراءة في كتاب: دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة الراشدة

الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني السيادي

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (3)

أوروبا بين إعادة التسلح والإنقاذ الصناعي: كيف فرض الصراع الأمريكي- الصيني إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الأوروبي؟

مع القرآن الكريم: اللّٰه سبحانه وتعالى فَعّالٌ لما يريد

إشكالية الترجمة في النظر لمصطلح المثلية وموقف الإسلام منها

توسيع اتفاقيات أبراهام خطوة نحو الفيدرالية الإبراهيمية

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم "166" صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ 1989/11/15

www.al-waie.org subject@al-waie.org

المحتويات

كلمة الوعي: **قراءة في كتاب دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة الراشدة**	٣
الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني السيادي	١٢
إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (٣)	١٧
أوروبا بين إعادة التسلح والإنقاذ الصناعي: كيف فرض الصراع الأمريكي- الصيني إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الأوروبي؟	٢٧
رياض الجنة: **عتبة بن غزوان رضي الله عنه**	٣٣
مع القرآن الكريم: **الله سبحانه وتعالى فَعّالٌ لما يريد**	٣٥
أخبار المسلمين في العالم	٣٨
إشكالية الترجمة في النظر لمصطلح المثلية وموقف الإسلام منها	٤٢
توسيع اتفاقيات أبراهام خطوة نحو الفيدرالية الإبراهيمية	٤٤
كلمة أخيرة: **حرية الملاحة كذبة فرضت علينا في أرضنا**	٥١
الغلاف الأخير: **تحذيرات من مخطط (إسرائيلي) للاستحواذ على 70% من المسجد الأقصى**	٥٢

قراءة في كتاب:
دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة الراشدة

مقدمة عامة وتعريف بالكتاب:

أصدر حزب التحرير كتاب "دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة الراشدة" في شهر آذار ٢٠٢٦، كلبنة إضافية في بناء شامخ قام به منذ نشأته حين جعل غايته استئناف الحياة الإسلامية، فقد أصدر مجموعة إصدارات تتعلق بدولة الخلافة، منها نظام الحكم في الاسلام، ومقدمة الدستور، وأجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، وكتاب الأموال في دولة الخلافة، وغيرها من الإصدارات، لتشكل صورة واضحة مفصلة لما يجب أن تكون عليه دولة الخلافة القادمة بمشيئة الله، لأن الخلافة دولة متميزة من غيرها، تختلف عن أشكال الدول القائمة في العالم.

وهذا الكتاب ليس كتابًا في هندسة الحاسوب أو البرمجة، وإنما هو مشروع فكري وسياسي يرسم تصورًا لدور تكنولوجيا المعلومات في إدارة شؤون الدولة. ويأتي هذا الكتاب استجابة للأثر الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت خلال العقود الأخيرة من أكثر التقنيات تأثيرًا في حياة الأفراد والمجتمعات والدول، حتى غدت هذه التقنية هي البنية التي تدار بها معظم الأنشطة الاقتصادية والإدارية والأمنية والعسكرية في العالم المعاصر. فأصبحت التقنية لا تقتصر على الحواسيب والهواتف ووسائل الاتصال، بل أصبحت منظومة متكاملة تدير تدفق المعلومات، وتربط المؤسسات بعضها ببعض، ولها دور في صناعة القرار، وتشكل أحد أهم عناصر القوة والنفوذ للدول في العصر الرقمي.

ومن خلال تبصر هذه التحولات العميقة، كان لا بد من تقديم رؤية شاملة لموقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة، بوصفها قطاعًا إستراتيجيًا يتجاوز حدود الاستخدام التقني المباشر ليصبح جزءًا من منظومة السيطرة والأمن والإدارة والتنمية. ولذلك لا يقتصر البحث على التعريف بالتقنية ومكوناتها، بل يتناول السياسات العامة التي ينبغي أن تحكم تنميتها وإدارتها وحمايتها، ودورها في دعم أجهزة الدولة وتعزيز قدرتها على أداء وظائفها المختلفة.

القضية المحورية في الكتاب:

ينطلق الكتاب من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تبقَ قطاعًا تقنيًا ثانويًا، بل أصبحت أحد المقومات الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في الإدارة والاقتصاد والأمن والدفاع والإعلام وسائر شؤون الحياة. ولذلك فإن امتلاك هذه التكنولوجيا والتحكم في بنيتها الأساسية بات اليوم أكثر من مسألة فنية أو خدمية، وإنما قضية ترتبط مباشرة بالقوة والسيطرة والتحرر.

وبذلك فإن الدول التي تسعى إلى حماية مصالحها وتعزيز قدرتها على إدارة شؤونها لا يكفيها استخدام التقنيات التي ينتجها الآخرون، بل تحتاج إلى بناء قدرات ذاتية تمكّنها من الارتقاء بالتكنولوجيا وإدارتها وحماية بياناتها ومجالها المعلوماتي. ومن هنا تتفرع مختلف موضوعات الكتاب وقواعده بوصفها معالجات عملية لتحقيق هذه الغاية.

ويعتمد نجاح هذه الرؤية السيادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدرجة الأولى على قدرة الدولة الوليدة على عبور المرحلة الانتقالية بنجاح، وكسر الاحتكار العالمي لسلاسل توريد الرقائق وغيرها، والحفاظ على الخبرات وأصحاب الكفايات المتخصصين، وتحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن مع حماية الحقوق الشرعية للرعية.

التكنولوجيا والنهضة:

إن نهضة المسلمين وسر قوتهم تاريخيا لم يكن مرجعه إلى العلوم والصناعات والثروة، وإنما كانت النهضة - وتكون - بالارتقاء الفكري على أساس روحي، أي بتلك المنظومة الفكرية التي قامت عليها الدولة والأمة. وما تحقق من إنجازات علمية وإدارية وعسكرية في التاريخ الإسلامي كان ثمرة لتلك النهضة وليست سببًا لها. وقد بدأ تراجع الأمة عندما فقدت الأساس الذي قامت عليه حضارتها، فتراجع معها العلم والصناعة والثروة والقوة والوحدة.

وبناء على هذا الفهم، فإن التكنولوجيا تُتخذ أداة ووسيلة لرعاية شؤون الناس وإدارة الدولة، وهي لا تشكل أساس وجودها الفكري ولا السياسي. وبذلك يصبح الهدف تبيان الكيفية التي ينبغي أن يُدار بها قطاع تكنولوجيا المعلومات داخل الدولة الناهضة، باعتباره أداة ضرورية للإدارة والسيطرة والتأثير.

وتجدر الاشارة إلى أن العلوم النظرية تمد الأمة بالمعرفة والقوانين العلمية، فيما تقوم العلوم التطبيقية بتحويل هذه المعرفة إلى حلول وتصاميم هندسية، ثم تتولى التكنولوجيا تجسيد هذه التصاميم في صورة أجهزة وأنظمة ومنتجات عملية تخدم الدولة والمجتمع.

ولذلك فإن بناء القوة التقنية لا يكون باستيراد التكنولوجيا، بل يتطلب امتلاك قاعدة علمية وهندسية وصناعية قادرة على إنتاج التكنولوجيا والارتقاء بها.

ولا يجوز أن يغيب عن بالنا بتاتا، أن قطاع التكنولوجيا قد نشأ وترعرع على يد دول الغرب الكافر ووفق وجهة نظره عن الحياة، فاستخدموه أداةَ تدمير وإفساد، وحوّلوه إلى سلاح استعماري لنهب الثروات وبسط النفوذ والتلاعب بالعقول وصناعة العملاء، وفرض طراز العيش الرأسمالي، ما جعل أثر التكنولوجيا أشد فتكًا من الأسلحة العسكرية. لذلك يجب على دولة الخلافة وضع سياسة عامة تنبثق من العقيدة، وإعادة بناء هذا القطاع من جذوره ليكون مبنيًا على أساس وجهة نظر الإسلام عن الحياة.

إن القيمة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تنبع من ذاتها فهي في الأصل أداة محايدة، وإنما تستمد قيمتها من المشروع الحضاري والسياسي الذي تُستخدم في خدمته. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من أهميتها أو النظر إليها بوصفها مجرد أداة إدارية، بل باعتبارها جزءًا مهمًا من أدوات القوة والسلطة، فالدولة التي تعتمد على استيراد التقنيات الحيوية تبقى معرضة للتبعية والنفوذ الخارجي، بينما يمنحها امتلاك التكنولوجيا قدرًا أكبر من الاستقلال والسيطرة على مواردها وقراراتها، ويعزز قدرتها على حماية مصالحها وتحقيق أهدافها.

الثورة الرقمية والحرب الإلكترونية :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا بسبب الثورة الرقمية، حيث أصبحت المعلومات تنتقل بسرعة هائلة، ودخلت الحواسيب والشبكات والاتصالات جميع مجالات الحياة تقريبًا. ولم يبق الأمر مقتصرًا على تخزين البيانات واسترجاعها، بل أصبحت التكنولوجيا الرقمية والبرامج المحوسبة هي المشغِّل للكثير من عمليات الإنتاج والآلات ومصانع الطاقة الكهربائية والنووية ومحطات توليد الطاقة والمياه وغيرها.

وهذا التطور الهائل في نظم المعلومات والحوسبة والاتصالات والشبكات جعل معظم المرافق الحيوية المدنية والعسكرية تعتمد على هذه التكنولوجيا الرقمية، وامتد تأثير التكنولوجيا إلى قطاعات الاقتصاد والتعليم والإدارة والإعلام والأمن والدفاع، ومع قدرة هذه التقنيات على اختراق الأنظمة والتحكم في المنشآت وإدارتها من بُعد وعبر الحدود، أدركت الدول أن هذا الأمر قد يشكل خطرا على سيادتها وأمنها وقدرتها على التحكم بمرافقها الحيوية، ما دفعها إلى العمل على حماية فضائها الرقمي، ومواجهة محاولات الاختراق

الإلكتروني.

وامتد أثر تكنولوجيا المعلومات ليغير مفهوم القوة العسكرية التي كانت تستند تقليديا إلى الجيوش التقليدية ومصادر الطاقة والموارد الطبيعية، فصارت تعتمد بصورة متزايدة على القدرة التقنية والمعلوماتية. وباتت الدول الكبرى قادرة بشكل أكبر على بسط نفوذها على غيرها بالسيطرة على صناعة الإلكترونيات والبرمجيات وأنظمة التشغيل وشبكات الاتصالات والبيانات والمعلومات والتقنيات العسكرية.

وكذلك غيرت هذه التكنولوجيا طبيعة العمل العسكري نفسه، فأصبحت الطائرات المسيّرة، والصواريخ الموجهة، وأنظمة القيادة والسيطرة، ووسائل الرصد والاستطلاع، تعتمد على الحواسيب والاتصالات والبرمجيات. وبذلك أصبحت جزءًا من القوة العسكرية ذاتها، لا مجرد أدوات مساعدة لها.

ونتيجة لهذه الأمور ودخول التكنولوجيا إلى ميدان الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول، قامت الدول الكبرى بوضع إستراتيجيات أمنية وعسكرية خاصة بها في المجال الإلكتروني، فظهر مفهوم الحرب الإلكترونية (السيبرانية). وهي صراع إستراتيجي صامت يُدار في الفضاء الرقمي بين الدول تُستبدل فيه الأسلحة البرمجية كالأكواد الخبيثة وفيروسات السيطرة والتدمير الذاتي، والثغرات الأمنية غير المكتشفة والتشويش، تستبدل بتلك الأسلحة التقليدية. وتستهدف هذه المعارك الرقمية اختراق أنظمة العدو الحيوية وشلّ شبكات القيادة والسيطرة لديه، أو تعطيل منظومات الدفاع الجوي ومحطات الطاقة والمياه والمطارات، مما يؤدي إلى إحداث شلل إداري وعسكري شبه كامل دون الحاجة لعبور الحدود أو إطلاق رصاصة واحدة.

وعليه ينبغي تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة في حماية الرعية وصيانة مصالحها. ويتحقق ذلك من زاويتين أساسيتين: الأولى بناء قاعدة صناعية وتقنية قادرة على إنتاج العتاد والمعدات التي تقوم عليها الأنظمة الرقمية، كصناعة الرقائق الإلكترونية والدوائر المتكاملة. والثانية وضع سياسة واضحة لإدارة التكنولوجيا وتنظيم استخدامها، من خلال إدارة شبكات الاتصالات، وحماية الأنظمة، وضبط الاتصال بالعالم الخارجي، وفهم أنظمة التشغيل وآليات تواصل الأجهزة والآلات.

كما أن بروز الحرب الإلكترونية - بصفتها أحد ميادين الصراع الحديثة بين الدول - يقتضي من المسلمين إعداد ما يلزم من القدرات التقنية والرقمية ضمن إعداد القوة المرهبة للعدو،

لتكون الحرب الإلكترونية جزءًا من أعمال الجهاد الرامية إلى حماية الدولة ومصالحها، وإسناد جهود حمل الدعوة الإسلامية ونشرها.

الحاجة إلى دائرة مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءًا لا يتجزأ من مختلف أعمال الدول ومرافقها الحيوية، ولم تبق مجرد وسائل مساعدة، إذ تعتمد عليها الإدارة والأمن والاقتصاد والدفاع والخدمات العامة، كما تؤدي دورًا أساسيًا في حفظ البيانات والسجلات، والتواصل بين أجهزة الدولة، وتشغيل الأنظمة العسكرية والأمنية، وإدارة البنية التحتية الحيوية. ومع تحولها إلى عصب الدولة الحديثة وتشابكها مع مختلف شؤون الدولة، أصبح أي خلل فيها يؤثر مباشرة على أداء أجهزة الدولة ومصالحها، الأمر الذي يبرز الحاجة الماسة إلى إنشاء دائرة مركزية متخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فترك هذا القطاع متشعبًا وموزعًا بين إدارات متعددة دون إدارة موحدة وتنسيق متكامل من شأنه أن يوجد ثغرات خطيرة ومنافذ يمكن أن ينفذ منها الأعداء للتأثير على مرافق الدولة أو اختراق أجهزتها الحيوية، بما قد يؤدي إلى إضعافها أو شل بعض وظائفها أو تعطيل مصالح الرعية. ولذلك تتولى هذه الدائرة التخطيط التقني للدولة، وتنظيم قطاع الاتصالات، وإدارة البنية الرقمية، وحماية الأنظمة والشبكات، وتنسيق العمل التقني بين الأجهزة المختلفة، وتعزيز القدرات الإستراتيجية للدولة.

وترتبط دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتباطًا وثيقًا بعدد من أجهزة الدولة الرئيسية، وفي مقدمتها دار الخلافة، والولايات والمحاكم ودائرة الحربية ودائرة الصناعة والأمن الداخلي والجهاز الإداري للدولة. ويُنظر إليها بوصفها جهة تمكينية توفر الأدوات والأنظمة التقنية والبرمجيات التي تحتاجها هذه الأجهزة والدوائر لأداء أعمالها. وينبغي أن ترتبط مباشرة بدار الخلافة، لأن تأثيرها يمتد إلى معظم الأعمال السيادية والإدارية والأمنية، ولأنها ليست دائرة خدمات عادية، وإنما جهة ذات أثر مباشر في سير أعمال الدولة وأمنها الداخلي وعلاقاتها الخارجية وقدراتها العسكرية وقوتها الاقتصادية.

أبرز مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست شيئًا واحدًا، بل هي منظومة مترابطة تتكون من عدة طبقات، ولا بد من إبراز أهم المكونات الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظومة، وهي كالتالي:

أولًا: الرقائق والأجهزة والمعدات الإلكترونية، والتي تشكل الجانب المادي الذي تقوم عليه التكنولوجيا كلها. فالحواسيب والهواتف وأجهزة الاتصالات والخوادم والمعدات العسكرية الحديثة تعتمد في عملها على الدوائر الإلكترونية والرقائق الدقيقة.

ثانيًا: أنظمة التشغيل والبرامج والتطبيقات، والتي تمنح هذه الأجهزة القدرة على العمل. فالعتاد الإلكتروني وحده لا يؤدي أي وظيفة ما لم توجد برامج وأنظمة تشغيل تتحكم به وتدير وظائفه المختلفة. وتمثل البرمجيات الجانب المنطقي أو التشغيلي للتكنولوجيا.

ثالثًا: تكنولوجيا الاتصالات، وهي وسائل الاتصال التي تسمح للأجهزة بتبادل المعلومات فيما بينها. فوجود الحواسيب والبرامج وحده لا يكفي، بل لا بد من وجود وسائل تنقل البيانات بين الأشخاص والأجهزة المختلفة.

رابعًا: الشبكات والإنترنت، وهي البنية التي تربط الأجهزة بعضها ببعض، سواء داخل منشأة واحدة أو على مستوى العالم. أما الإنترنت فهو أكبر شبكة عالمية تربط ملايين الأجهزة والأنظمة بعضها ببعض، وتسمح بتبادل المعلومات والخدمات بصورة شبه فورية. ويمثل التحكم بالشبكات وإدارتها جانبًا مهمًا من جوانب السيادة التقنية للدولة.

خامسًا: الحرب الإلكترونية، وهي أحد أهم مظاهر الصراع المعاصر. فالصراع بين الدول بات لا يقتصر على الأسلحة التقليدية، بل أصبح يشمل اختراق الأنظمة وجمع المعلومات والتجسس الإلكتروني والتشويش والتعطيل وحماية البنية التحتية الرقمية. ولهذا أصبحت السيطرة على الفضاء الإلكتروني جزءًا من القوة العسكرية والأمنية الحديثة.

وبالتالي فإن التكنولوجيا الحديثة ليست مجرد حاسوب أو هاتف، وإنما منظومة متكاملة تبدأ من الرقائق الإلكترونية الدقيقة وتنتهي بالشبكات العالمية والحرب الإلكترونية، وكل جزء منها يعتمد على الأجزاء الأخرى ويكملها. وتتجلى مهمة دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء قدرة ذاتية لصناعة العتاد والبرمجيات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الرقمية الكاملة للدولة.

سياسة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يجب أن يخضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسياسة عامة، وأن تتولى الدائرة المختصة عملية رسم السياسة العامة للدولة في هذا القطاع، ووضع الخطط الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها. فتتولى بناء صناعة الإلكترونيات وتنميتها، كما تتولى تطوير قطاع البرمجيات، وحوسبة أعمال الدولة لتقديم خدمة سريعة وسهلة وبكفاية عالية، وخدمات

التواصل السريعة بجودة عالية، وتوفير التكنولوجيا اللازمة لمختلف القطاعات.

قواعد سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لا بد من وضع نظام لإدارة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الخلافة، وكنواة لهذا الأمر صيغت حاليًا مجموعة من القواعد في سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعرض الكتاب تسع عشرة قاعدة لهذه السياسة، مع ذكر الأدلة الشرعية على كل قاعدة. ولا يتسع المقام هنا لعرض هذه القواعد وأدلتها الشرعية ولكن سنقوم بعرض إجمالي لها، حيث يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أطر أو محاور فكرية كبرى، وهي: السيادة التقنية، والمعلوماتية، والإدارية الإستراتيجية.

فأما السيادة التقنية فيُقصد بها امتلاك الدولة القدرة على التحكم في البنيان الأساسي للتكنولوجيا التي تعتمد عليها، بحيث لا تكون مجرد مستهلك للتقنيات التي ينتجها الآخرون، وإنما تمتلك من القدرات الصناعية والعلمية ما يمكّنها من تطوير الأنظمة والأجهزة والبنية التحتية الرقمية التي تحتاجها. ويجمع هذا المحور القواعد المتعلقة بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير الاختراعات والأجهزة التقنية، وإنشاء مراكز بيانات عمومية، وإدارة البنية التحتية الرقمية، وتنظيم الموجات اللاسلكية والترددات، وحماية الفضاء الرقمي للدولة.

وأما السيادة المعلوماتية فتتعلق بالتحكم في المعلومات والبيانات التي أصبحت أحد أهم مصادر القوة والنفوذ. فالبيانات لم تبق مجرد سجلات تحفظ في الدوائر، وإنما أصبحت موردًا إستراتيجيًا يمكّن من إدارة المجتمعات والاقتصاد والجيوش ومختلف أجهزة الدولة. ويجمع هذا المحور القواعد المتعلقة بالأمن السيبراني، ورصد التهديدات الخارجية، وحماية الشبكات والأنظمة، وصيانة خصوصية الأفراد، وحفظ سرية بيانات الدولة، وتنظيم الاتصال بالإنترنت والعالم الخارجي.

وأما السيادة الإدارية والإستراتيجية، فتتعلق بكيفية توظيف التكنولوجيا في خدمة الدولة وتحقيق أهدافها العامة. فالغاية ليست التفاخر بالتقدم التقني، وإنما تسخير هذه القدرات لتحسين إدارة مؤسسات الدولة وتطوير الخدمات العامة ورفع جدارة الأداء وتعزيز القدرة على التخطيط واتخاذ القرار. ويجمع هذا المحور القواعد المتعلقة بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الرقمي والدفع الإلكتروني والأنظمة الرقمية والقضاء من بُعد والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الأعمال الإدارية، إضافة إلى تنظيم العلاقة بين دائرة تكنولوجيا المعلومات

وسائر أجهزة الدولة.

وهناك تفصيل خاص في الكتاب للقاعدة ١٩ حول سياسة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مع دوائر الخلافة وأجهزتها، لا بد من ذكره وهو أن السياسة العامة للدائرة مع دوائر أجهزة الخلافة، تقوم على إنشاء مراكز البيانات المحلية وإدارتها وحماية الأنظمة والشبكات، والإشراف على صناعة البرمجيات والمعدات الأمنية وتطويرها وحماية المعلومات السرية والحساسة للدولة وتوفير قنوات الاتصال والأنظمة الرقمية الرسمية لجميع أجهزة الدولة، والتنسيق مع مختلف أجهزة الدولة لتطوير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة واستخداماتها.

وثانيها الخدمات والأنظمة التي تقدمها هذه الدائرة لدوائر الدولة المختلفة وأجهزتها أكثر من تركيزها على وضع سياسات جديدة. فهي تبين الدور التمكيني الذي تؤديه الدائرة في دعم دار الخلافة، ودائرة الحربية والأمن الداخلي والخارجية والصناعة، والجهاز الإداري للدولة بمكوناته المختلفة، التي منها إدارة الصحة وإدارة المعارف والمناهج والمساجد وإدارة التابعية وإدارة الحج والعمرة، وكذلك باقي دوائر أجهزة الحكم، وذلك من خلال تزويدها بالأنظمة والبرمجيات وشبكات الاتصال وقواعد البيانات والبنية الرقمية التي تحتاجها لأداء وظائفها. كما تتولى الدائرة الارتقاء بهذه الأنظمة وصيانتها وتأمينها وضمان تكاملها وتبادل المعلومات بينها بصورة آمنة ومنظمة، بما يسهم في رفع جدارة العمل، وتحسين إدارة شؤون الدولة، وتعزيز قدرتها على التخطيط واتخاذ القرار وتحقيق مصالحها العليا.

الخلاصة:

يخلص الكتاب إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت أحد أهم عناصر القوة والسيادة في العصر الحديث، ولم تبقَ مجرد قطاع تقني أو مجموعة من الأدوات الخدمية المساندة. ومن ثم فإن امتلاك هذه التكنولوجيا والتحكم في بنيتها الأساسية هو ضرورة إستراتيجية لضمان تحرر الدولة من نفوذ الاستعمار وحماية مصالحها.

ويؤكد الكتاب أن بناء السيادة التقنية يتطلب تنمية القدرات الذاتية في مجالات الإلكترونيات والبرمجيات والاتصالات ومراكز البيانات والأمن السيبراني، إلى جانب إدارة المجال المعلوماتي. كما يُبرز أهمية توظيف التكنولوجيا في خدمة مختلف أجهزة الدولة، ورفع كفاية الإدارة، وتحسين الخدمات، ودعم اتخاذ القرار، والاستفادة من التقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، بما يحفظ مسؤولية الإنسان في الأعمال والقرارات ذات الأثر السيادي.

ومن ثم تتمثل الرسالة الأساسية للكتاب في أن الدولة تحتاج إلى منظومة متكاملة تجمع بين بناء القدرة التقنية الذاتية، وحماية المجال المعلوماتي، وتسخير التكنولوجيا لخدمة الإدارة والأمن والتنمية. وبهذا تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى الركائز الإستراتيجية لتعزيز قوة الدولة وسيادتها وقدرتها على توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحقيق غاياتها.

وأخيرا: فإن هذا الكتاب وسائر الكتب التي سبقته تؤكد مقدار الاهتمام والجدية التي يبديها حملة الدعوة لإقامة الخلافة، ووضوح رؤيتهم السياسية والفكرية، وحرصهم على إعداد التصورات العملية اللازمة لإدارة مختلف شؤون الدولة. وسعيهم الحثيث إلى إيجاد رأي عام بهذا المشروع عند الأمة، من خلال تقديم معالجات تفصيلية للقضايا المعاصرة، وإبراز قدرة الإسلام على تنظيم شؤون الحياة والدولة. وكما يكشف هذا الجهد ما يحمله المشروع الإسلامي من وعي وإخلاص، وامتلاك أصحابه لرؤية فكرية وسياسية تسعى إلى بناء دولة حقيقية، تقوم بحمل رسالة الإسلام ونشرها من حيث هي مشروع حضاري يعالج مشكلات الإنسان والمجتمع والدولة. والله الموفق وعليه التكلان ■

الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني السيادي

عبد الحليم الحوراني

أكتب هذه الأسطر وأنا أعرف أن أغلبها سيبدو مألوفاً بعد فترة قصيرة من الزمن؛ فسرعة التغيّر في هذا الملف صارت أكبر من قدرتنا على التوثيق، ولم تبق المسألة بحثية فقط، بل دخل الذكاء الاصطناعي الحرب السيبرانية فعلاً وصار في تفاصيل حياتنا اليومية. والدولة التي تتأخر اليوم في بناء دفاعها لن تخسر نظاماً أو اثنين، بل ستخسر هامش المناورة كله في اللحظة التي تحتاج فيها إلى قرارها السيادي أكثر من أي وقت. وبرغم أن الاستعداد له تكلفة عالية، فإن الندم على عدم الاستعداد سيكون مكلفاً جداً في حينه.

كيف غيّر الذكاء الاصطناعي قواعد اللعبة؟

هناك خلط شائع بين أنواع الذكاء الاصطناعي يؤثر على فهمنا للتهديدات، ولتبسيط الأمر لعامة الناس يمكننا التمييز بينهما كالتالي:

· **الذكاء الاصطناعي التمييزي:** هو الأقدم والأكثر حضوراً، ومهمته فرز الأشياء وتصنيفها؛ وهو يشبه فلاتر البريد الوارد التي تتعرف على الرسائل المزعجة (السبام) وتصنفها تلقائياً.

· **الذكاء الاصطناعي التوليدي:** وهو ما نراه في النماذج الحديثة مثل ChatGPT، وهو قادر على الإبداع وصناعة محتوى جديد بالكامل من البيانات التي تدرّب عليها.

قبل النماذج التوليدية، كانت الهجمات السيبرانية تحتاج فِرَقاً منظمة وميزانيات كبيرة للاستطلاع، ما أبقى القدرة الهجومية في يد الدول الكبرى ومجموعات معدودة. أما اليوم، فقد خفض الذكاء الاصطناعي ثمن المهام الهجومية بشكل هائل، وصار بمقدور مجموعات صغيرة أو أفراد بمهارات متوسطة إحداث ضرر خطير وبكلفة ضئيلة جداً.

أبرز التحولات الهجومية:

· **الاستطلاع الذكي:** ما كان يستلزم أسابيع من العمل البشري لجمع المعلومات ورسم خريطة استهداف الضحية، صار يقوم به وكلاء رقميون في ساعات قليلة تفوق القدرات الدفاعية الحالية.

· **توليد الثغرات آلياً:** تبحث أدوات الذكاء الاصطناعي عن الثغرات في البرمجيات وتحولها إلى كود اختراق فعلي في زمن قياسي يسبق قدرة الجهة المستهدفة على إصلاح أنظمتها.

· **التصيد الموجَّه الذكي:** انتهى زمن الرسائل الاحتيالية الركيكة؛ فالذكاء الاصطناعي يدرس البصمة الرقمية للضحية وأسلوب مراسلاته ويصوغ رسالة مخصصة يصعب اكتشافها حتى

على المتمرسين.

• **التزييف العميق:** تجاوز مرحلة العرض التجريبي؛ إذ يكفي أخذ عينة صوتية قصيرة لتقليد الصوت بجودة عالية وإجراء محادثات صوتية أو مرئية وهمية لخداع الضحايا وإقناعهم بتحويلات مالية ضخمة.

• **البرمجيات المتلوّنة:** برمجيات خبيثة تغير شكلها وكودها مع كل انتقال، ما يربك أنظمة الكشف الكلاسيكية ويمكّن الفيروس من العيش داخل النظام دون رصده.

الهجمات على "عقل" الذكاء الاصطناعي:

هناك تحول جوهري؛ فالهدف لم يبق أنظمة الشبكة، بل عقل الذكاء الاصطناعي نفسه، وتأخذ الهجمات ثلاثة أشكال رئيسة:

١. تغذية الذكاء الاصطناعي بمعلومات خاطئة عمداً (تسميم البيانات): يدس المهاجم معلومات مضللة أثناء مرحلة التدريب، فيكتسب النظام منطقاً فاسداً دون أن يلحظ أحد؛ ومثال ذلك: نظام لتدقيق العقود الإنشائية يُدرب خفية على تجاهل غرامات التأخير في عقود معينة.

٢. تضليل النظام بمدخلات مفبركة ذكية (الهجمات الخداعية): بعد اكتمال التدريب، يأتي المهاجم بمدخلات معدلة بدقة تخدع النموذج؛ كتعديل بسيط في ملف فيروس ليقرأه نظام الحماية كملف نصي عادي، أو تعديل غير ملحوظ في صورة يربك نظام التعرف على الوجوه.

٣. سرقة أسرار النظام وبياناته الداخلية (استخراج النموذج): استرداد البيانات الحساسة أو سرقة الخوارزمية نفسها، فإذا تدرب النظام على أسرار تجارية لشركة، قد ينجح المهاجم باستعلامات ذكية في استدراجه ليكشف تلك الأسرار.

القطاعات الحيوية في عين العاصفة: كيف تبدو الكارثة؟

ليست الأنظمة كلها متساوية في القيمة، وتعدّ البنية التحتية الوطنية الحساسة الأولوية القصوى في الحماية. وهذه أربعة سيناريوهات واقعية توضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يغير شكل الخطر:

السيناريو الأول: انهيار الشبكة الكهربائية والطاقة

هجوم منسق بالذكاء الاصطناعي على عدة محطات تحويل في وقت واحد عبر استغلال ثغرات أنظمة التحكم الصناعي. خلال دقائق تبدأ أعطال متتالية، وفي ساعات تصبح البلاد بلا تيار كهربائي، وتنفد بطاريات الاحتياط في المستشفيات ومراكز البيانات. الكارثة ليست في الظلام بحد ذاته، بل في الشلل الفوري والكامل الذي يتبعه لتوقف الاتصالات، والبنوك، وأنظمة الدفع الإلكتروني. وفي النسخة المعززة بالذكاء الاصطناعي، اللعبة ليست "نقطة ضد نقطة" كما حدث في أوكرانيا عام ٢٠١٥، بل هي "خوارزمية ضد خوارزمية" تنسق ضربات متعددة وتتكيف مع الدفاع في الزمن الحقيقي.

السيناريو الثاني: شلل النظام المصرفي والمالي

هجوم متعدد الطبقات يبدأ بمكالمة مزيفة

بتقنية التزييف العميق من مسؤول مالي رفيع، متزامنة مع برمجية فدية تضرب نظام التسويات البنكية. في ساعات تتوقف الدفعات الفورية، وخلال يوم يصطف الناس أمام الصرافات لسحب جماعي للأموال، بينما تبث حسابات آلية شائعات تهز الثقة في العملة الوطنية. يذكرنا هذا بما حدث في كوستاريكا عام ٢٠٢٢ حين شل هجوم فدية مؤسسات الدولة ودفعها لإعلان الطوارئ، ولكن بوجود الذكاء الاصطناعي، يتحول الأمر من شلل تشغيلي إلى أزمة سيادة نقدية كاملة.

السيناريو الثالث: تآكل الثقة الاجتماعية والفضاء المعلوماتي

هذا هو أخطر السيناريوهات؛ لأنه لا يحتاج اختراقاً تقنياً، بل يستثمر في الطبيعة المفتوحة للإنترنت. يولد الذكاء الاصطناعي آلاف الحسابات الآلية المنسقة التي تبث مقاطع فيديو مزيفة بدقة عالية لمسؤولين، ومقالات تحاكي وسائل إعلام معروفة. الهدف ليس إقناع الجميع، بل خلق حالة شك عام يفقد فيها المواطن القدرة على التمييز بين الحقيقي والمزيف، ما يشل قدرة الدولة على إدارة أزماتها؛ فأي بيان رسمي يقابل بالتشكيك. يسمي الباحثون هذا "ربح الكاذب"، واحتمال حدوثه هو الأعلى.

السيناريو الرابع: الاستحواذ على نظم التسليح والدفاع

مع التوسع في المسيّرات والأنظمة الذاتية، يظهر تهديد استهداف منظومات التحكم لتعطيل أسطول مسيّرات أو توجيهه ضد مالكه. يتطلب هذا اختراق سلسلة التوريد البرمجية أو تسميم بيانات تمييز الأهداف. شهدت عدة جبهات حوادث تشويش على أنظمة ملاحة جعلت مسيّرات ترتد على قوات صديقة، ومع تطور هجمات الذكاء الاصطناعي يصبح ممكناً أن يصنف الرادار الصديق عدوّا أو العكس.

هل يمكن أن تنهار دولة فعلاً؟

الجواب يختلف بحسب نوع الانهيار:

· **انهيار كامل ومفاجئ:** احتمال ضعيف؛ لأن الدول الحديثة تمتلك خطوط احتياط متعددة تحول دون سقوط القطاعات دفعة واحدة، والجيوش تعمل على شبكات معزولة وللبنى التحتية أنظمة تشغيل يدوية.

· **شلل متدرّج متعدد المراحل:** احتماله أعلى بكثير؛ فهجوم منسق يضرب ثلاثة قطاعات أو أربعة بالتتابع خلال أيام، مقروناً بحملة تضليل إعلامي، يوصل الدولة لنقطة فقدان السيطرة الفعلية. والفرق بينهما كالفرق بين الانفجار والحريق الصامت التآكلي؛ فالدولة قد تنهض من زلزال أرضي في أشهر، أما زلزال الثقة السيبراني فيحتاج سنوات.

جدار الحماية الثلاثي: كيف تحمي الدولة سيادتها وقرارها؟

الدفاع الفعّال لا يُبنى من إجراءات مفككة، بل من نظام متكامل يجمع ثلاث ركائز أساسية:

١. الحوكمة والتشريع (التنظيم)

إنشاء هيئة للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي بإدارة مستقلة تتبعها قيادة سيبرانية وترتبط مباشرة بالقيادة العليا للدولة. وتكون مهمتها سنّ الضوابط والتعليمات الملزمة للقطاعات الحساسة لوضع حد أدنى من المعايير والضوابط.

٢. القدرات التقنية السيادية (الآلة)

السيادة تعني التحكم الكامل بالنقاط الحرجة عبر إنشاء بنية سحابية مستقلة لتخزين ومعالجة البيانات الحكومية الحساسة، وبناء مراكز حوسبة متخصصة ونماذج ذكاء اصطناعي أساسية مدربة على بيانات سيادية محلياً.

٣. رأس المال البشري (الإنسان)

التقنية بلا أطقم عمل بنية فارغة. الخطة الناجحة تضع الإنسان في الواجهة عبر إعداد أطقم متخصصة عالية المهارة ومراكز أبحاث قادرة على إنتاج "جيش" من العاملين بتخصصات متنوعة تشمل الاستخبارات، والهندسة، وعلم النفس، والاقتصاد، والعلوم السياسية لخلق منظومة دفاع وهجوم متكاملة.

جيش الأنظمة الدفاعية والبروتوكول الخاص بالدولة

تنطلق فكرة "جيش الذكاء الاصطناعي الدفاعي" من حقيقة أنه لا يمكن مواجهة آلة سريعة بعقول بشرية بطيئة وحدها؛ فالهجمات تحدث بسرعة البرق، ولا يمكن لموظفين خلف الشاشات صدها بل نحتاج "أتمتة" دفاعية ترد في أجزاء من الثانية. وينقسم هذا الإطار إلى ثلاثة شقوق:

أولاً: الأنظمة الرقمية الذكية

· **مركز العمليات الذكي:** غرفة مراقبة تصفّي آلاف التنبيهات التافهة وتعالج المشكلات البسيطة تلقائياً، وتحيل القرارات الكبرى والحساسة للمدير البشري.

· **الصياد الاستباقي:** إرسال وكلاء رقميين يبحثون في زوايا النظام عن أي أثر خفي للمتسللين قبل أن يبدأوا الهجوم؛ فالوقاية أقل تكلفة من العلاج.

· **فِرَ ق الاختبار الهجومي الأخلاقي:** برمجيات وقراصنة مهمتهم مهاجمة أنظمة الدولة بشكل دائم لاكتشاف الثغرات وإصلاحها قبل الأعداء.

ثانياً: السيادة الرقمية وحماية المحتوى

· **الختم الرقمي:** وضع توثيق رقمي غير مرئي على البيانات الرسمية لحماية المجتمع من الإشاعات والضباب المعلوماتي؛ فأي بيان لا يحمل الختم يعد مزيفاً.

· **الاستقلال التقني:** بناء ذكاء اصطناعي محلي يفهم ثقافتنا ويحفظ خصوصية معلومات الدولة، بدلاً من التعلق بشركات خارجية قد تسرب البيانات.

ثالثاً: إستراتيجية الدولة والأفراد

· **تمارين سيبرانية شاملة:** اختبار استجابة الحكومة كاملة لا الفرق التقنية وحدها لكشف الفجوات وتدريب القادة على إدارة الطوارئ الرقمية.

· **خطط استمرارية الأعمال الحرجة:** خطة مختبرة سنوياً لكل قطاع تتضمن سيناريو الفقدان الكامل للأنظمة والتحول للتشغيل اليدوي والاتصالات البديلة.

· **احتياطيات تقنية متعددة المصادر:** عدم الاعتماد على مورد تكنولوجي واحد أو دولة واحدة، لأن هذه التبعية تشكل ثغرة إستراتيجية خطيرة.

· **بروتوكول استجابة محلي مسبق:** وضع تسلسل قرارات واضح وصلاحيات محددة لتفعيل قانون طوارئ سيبرانية مسبق التشريع؛ فالأزمة ليست الوقت المناسب لكتابة البروتوكول.

· **ثقافة مجتمعية للأمن:** حملات توعية مستمرة وتدريب الموظفين وإدماج الأساسيات في مناهج التعليم ليكون وعي المواطن هو خط الدفاع الأول.

التشفير ما بعد الحوسبة الكمومية

هناك خطر قادم غير سيبراني بالمفهوم التقليدي وهو "الحواسيب الكمومية" الخارقة. عند نضجها، ستكون قادرة على كسر معظم خوارزميات التشفير المستخدمة اليوم لحماية البيانات الحكومية. الخطر المرعب ليس في المستقبل بل يحدث الآن عبر إستراتيجية الأعداء: **"احصد الآن وفُكّ التشفير لاحقاً".**

الخصوم اليوم يسجلون البيانات المشفرة التي تتسرب عبر الكابلات البحرية والأقمار الصناعية ويحتفظون بها بانتظار اللحظة التي ينكسر فيها التشفير مستقبلاً بظهور تلك الأجهزة الخارقة. بناءً عليه، يتطلب الأمر خطة فورية تشمل:

١. إجراء جرد شامل للخوارزميات المستخدمة في الأنظمة الحكومية الحرجة.

٢. وتصنيف البيانات بحسب "العمر السيادي" (المدة التي تبقى فيها البيانات حساسة وتستحق الحماية).

٣. والبدء بالانتقال التدريجي إلى المعايير الكمومية المعتمدة وجعل أي تطوير جديد داعماً لمرونة التشفير من اليوم الأول.

خاتمة وتوصية إستراتيجية

إن التهديد الفعلي اليوم ليس إسقاط دولة بشكل مفاجئ، بل هو إفقادها هامش مناورتها الإستراتيجي وتآكل الثقة في مؤسساتها في لحظة حرجة. والفرق بين دولة تزدهر في هذه البيئة وأخرى تذبل ليس في حجم مواردها، بل في عقلية الإدارة؛ فالدولة التي تتعامل مع الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي كملف تقني بحت تحله وزارة الاتصالات أو قسم تكنولوجيا معلومات ستجد نفسها متأخرة بأجيال، أما الدولة التي تتعامل معه كملف سيادي يديره أعلى مستوى سياسي فستجد نفسها في موقع الاستعداد والتأثير. النافذة مفتوحة الآن، لكن تأخر سنة واحدة في هذا الملف يعادل تأخر عقد كامل في غيره نظراً للوتيرة الهائلة لتطور الآلة ■

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (3)

عصام الشيخ غانم

يستغل الرئيس الأمريكي ترامب في المسائل الاقتصادية حقيقة أن السوق الأمريكية هي أكبر سوق في العالم، وأن الدول ذات الاقتصادات القوية بحاجة إليها، فزاد في التبجح وإظهار أمريكا بوصفها "دولة لا غنى عنها"، وأعلن في ضوء هذه الخلفية عن فرض رسوم جمركية كبيرة على كل دول العالم ومنها الصين، التي نالها النصيب الأكبر من الرسوم، وفرض على الصين أيضاً قيوداً كبيرة في تصدير الشرائح الإلكترونية، ولما لم تقف الصين مكتوفة الأيدي وفرضت رسوماً مقابلة أخذ المزارعون الأمريكان يضغطون على ترامب لتخفيف رسومه وتمكينهم من توريد السلع الزراعية للصين، وفرضت الصين قيودا على تصدير المعادن النادرة، وزادت في بحثها عن أسواق بديلة لصادراتها، وهنا أخذ ترامب يتراجع عن رسومه الجمركية، وهنا تبين له وللعالم أن الصين قد باتت منافساً حقيقياً لأمريكا، بل وتتفوق عليها في عدة قطاعات اقتصادية، منها الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية وإنتاج المعادن النادرة. واستثمرت الصين عشرات المليارات من دولاراتها الوفيرة في إيجاد صناعة معتبرة لرقائقها الخاصة مهدِّدةً فعلاً بالاستغناء عن أمريكا في أمدٍ غير بعيد، وكذلك تنافس شركات الإنترنت والتكنولوجيا الصينية نظيراتها الأمريكية بجدارة معتبرة وإن كانت لا تزال دونها.

وتشارك الصين بدرجة لا بأس بها في تخفيف الاعتماد على الدولار في تجارتها الدولية بعد العقوبات التي فرضتها أمريكا على دول كثيرة، منها روسيا، وأربكت تعاملاتها التجارية الدولية، وتسير بخطوات واثقة نحو زيادة التعاملات التجارية الدولية بعملتها "اليوان"، حتى صارت ٤٠٪ من التجارة الدولية للصين تحصل بغير الدولار، وهذا يمثل رقماً كبيراً ويهدد مكانة الدولار دولياً، وهذا المسار يشكل إزعاجاً كبيراً لأمريكا إذ إن الدولار يعتبر رأس عظمتها المالية وأحد أركان عظمتها الاقتصادية في العالم، ولكن سياسات الرئيس ترامب وانتقاداته الشديدة للبنك الفيدرالي الأمريكية في مسائل رفع الفائدة أو إنقاصها تشكل زلزالاً عالمياً، يدعو الدول المعتمدة على الدولار لتخفيف

اعتمادها عليه بسبب تحكم إدارة ترامب في قيمته. وأما الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب فقد جمع منها ما يقارب ٢٦٠ مليار دولار خلال ٢٠٢٥ تكبدها المواطن الأمريكي بسبب ارتفاع سعر هذه البضائع، فيما جمعت الدول الأخرى قرابة ٢٢٠ مليار دولار من الرسوم التي فرضتها بالمقابل على السلع الأمريكية، أي إن سياسة ترامب أدت إلى ربح قليل للدولة جنته من جيوب مواطنيها، فيما أصبحت الشركات الأمريكية أقل قدرة على المنافسة في الخارج، بسبب الرسوم المقابلة التي فرضتها الدول على أمريكا.

يطمع ترامب وفق سياسته المعلنة بإعادة عجلة التصنيع الأمريكية التي رحل جزء كبير منها للصين قبل أكثر من عقدين، وكانت أمريكا تريد زيادة تنافسية شركاتها عبر إخراجها إلى التصنيع في الصين وغيرها حيث العمالة الرخيصة، وقد تحقق لها ذلك، وكانت أمريكا قد أخرجت الصناعة منها إلى الخارج -خاصة الصين- تحت قناعات راسخة بقدرة أمريكا على التحكم بالاقتصاد العالمي، لأنها تملك السلاح الأقوى والمال الأكثر وتملك زمام الأبحاث العلمية، أي إنها الأقوى عسكرياً، وهي التي تقرر وجهة الاستثمار وتقرر بشأن تطويره، ولكن تلك الرؤية الأمريكية قد فشلت تماماً مع الصين.

فالشركات الأمريكية قد نقلت خبراتها تماماً للصين وفق السياسة الصينية لنقل التكنولوجيا التي أجبرت من خلالها الشركات الأجنبية على إفراغ خبراتها داخل الصين، واكتسب المهندسون الصينيون الخبرة، وانتقلوا بها إلى شركات صينية منافسة، ومع مرور الزمن فقدت أمريكا تلك الخبرة، بل لا يمكنها إعادتها لأمريكا بسهولة وفي مدة قصيرة. وكذلك فإن تلك الشركات الأمريكية تقاوم سياسة ترامب، ولا يريد الجزء الأكبر منها العودة لأمريكا، وذلك بسبب المزايا التي وجدتها في الصين من ضرائب مخففة وعمالة رخيصة وسهولة الوصول إلى سوق الصين، ذلك السوق الذي أضحى عظيماً أيضاً وتتنافس عليه الشركات الكبرى ولا يمكنها التفكير بالتضحية به. صحيح أن عشرات الشركات قد أعلنت استعدادها للاستثمار من جديد في أمريكا - خاصة في قطاع الرقائق الالكترونية - إلا أن هذا لم ينعكس على حجم الوظائف في أمريكا، بمعنى أنه لا يزال كلاما في كلام. ولما أخذ الرئيس ترامب ينفذ بقسوة سياساته المناهضة للهجرة وأخذ يطرد آلاف العمال اللاتينيين تمخض عن ذلك خسائر فادحة للمستثمرين الأمريكيين في قطاع الزراعة وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بشكل كبير داخل أمريكا على وقع نقص العمالة.

أما الوجه الآخر للفشل الأمريكي في

نقل الصناعة للصين فقد تمثل بصيرورة الصين دولةً غنيةً، فأخذت تطور جيشها وتبني السفن والطائرات والنووي، وفاقت استثماراتها الدولية استثمارات أمريكا، ودعمت جامعاتها بمئات المليارات من الدولارات، حتى سابقت أمريكا في الأبحاث واقتربت منها، ثم سبقتها سنة ٢٠١٥ في الابتكار وبراءات الاختراع، ومع بلوغ طلبات تسجيل الابتكارات في الصين ضعف مثيلاتها في أمريكا. فقد انقلبت الآية تماماً وأضحت أمريكا اليوم تحاول اللحاق بالابتكار الصيني، ويحدث كل ذلك بسرعة فائقة تجعل أمريكا في وضع يزاد اهتزازه عاماً بعد عام في مقابل الصين.

ولجلب الموارد وتعزيز اقتصادها وعملتها الدولار تطمع أمريكا بالحفاظ على نفسها مركزاً مالياً للعالم، وحتى يتحقق ذلك اليوم في الظروف الحالية فإنه لا بد من رفع الفائدة في أمريكا وتعزيز قيمة الدولار لجذب الأموال إليها، إلا أن ترامب يريد خفض الفائدة لتعزيز الصادرات الأمريكية، وهذا التوجه لترامب يسرع من عمليات التخلص من الدولار والابتعاد عنه بسبب مسيرته نحو الضعف خلال إدارة ترامب، بمعنى أن سياسات ترامب المالية تقوم بإضعاف المركز المالي الدولي لأمريكا، ويحصل هذا في ظل بروز المنافس الصيني الذي جعل الصين مركزاً مالياً دولياً وأخذ ينافس المركز الأمريكي، ولكن السياسة المالية لإدارة ترامب هي كذلك لخدمة أثرياء أمريكا، وهي سياسة ثابتة للدولة وتضعف قدرة أمريكا على المنافسة. فالدعم المالي الحكومي في أمريكا -كما ظهر في فترة جائحة كورونا- يركز على دعم الأثرياء، وهؤلاء يعمل جلهم في البورصات والأسهم وباقي قطاعات التجارة المالية وليس في التصنيع، لذلك أدى الدعم الحكومي الأمريكي (أموال دافعي الضرائب) إلى مزيد من انتفاخ شركات التجارة المالية، ولم ينعكس على التوظيف والقضاء على البطالة في أمريكا، واليوم يريد بعض من قياديي إدارة ترامب في البنك الفيدرالي ووزارة الخزانة عكس هذا الاتجاه، أي رفع الفائدة لجذب الأموال لأمريكا وتركيز الدعم الحكومي على التصنيع، وهذا فضلاً عن كونه متأخراً فإنه من زاوية ثانية يكشف عمق الخلافات داخل أمريكا، بل وداخل إدارة ترامب نفسها بشأن السياسات المالية وأثرها على الدولة في وقت أشبه بالطوارئ، أي في وقت لا يحتمل التجارب وانتظار النتائج، بل تحتاج أمريكا لأي شريان مالي يوقف انتفاخ الديون، بمعنى أن سياسة ترامب في المسائل الاقتصادية والمالية - سواء داخل أمريكا، مثل سياسة الهجرة أو خارجها مثل الرسوم الجمركية

وإعادة التصنيع لأمريكا - ليست مضمون النجاح، وأن جهود ترامب لخلق موارد جديدة لأمريكا من الساحة الدولية لا تؤتي ثمارها. وعندما أعلن ترامب ووزارة الحرب "البنتاغون" طلباً للكونغرس للمصادقة على موازنة عسكرية خيالية لسنة ٢٠٢٦ تبلغ ألف وخمسمائة مليار دولار جاء هذا الإعلان دون موارد له تقريباً إلا من زيادة الديون، وهي ديون تشكل بحجمها الحالي خطراً ماحقاً على أمريكا وحبلاً يلتف على عنقها يكاد يخنقها، فما بالك بالزيادة فيه.

وإذا كان ترامب يخطط في اتجاه معين فإنه يجد أمامه عقبة أخرى، فمثلاً تتكبد أمريكا خسائر مالية كبيرة هي مصروفات حربها على إيران لجعلها دولةً تابعة، وتريد أمريكا من وراء ذلك أن تدفع شركاتها لنهب النفط والغاز الإيرانيين، ولكن الحرس الثوري الإيراني لم يستسلم لأمريكا ففرضت على إيران حصاراً بحرياً زاد من تكلفة حربها، ثم انقطع تصدير النفط الخليجي وأصبحت موازنات الدول الخليجية بحاجة للمال فأخذت تسحب من استثماراتها من داخل أمريكا، وتحصل كل هذه المصاريف الحربية وذلك السحب الخليجي دون أن تتأكد أمريكا من أن شركاتها تقترب من نهب نفط إيران وغازها أو تبتعد عن ذلك، وهذا ما يفسر حالة الرئيس ترامب العصبية بخصوص الورطة مع إيران.

وإدارة ترامب تسير بمنطق أن إضعاف الآخرين هو تقوية لأمريكا، ولكنها تعمل على إضعاف الجميع، بحيث لا تفرق بين حلفائها وأعدائها، والنتيجة التي نشاهدها حتى اللحظة هي ركود صناعي في ألمانيا وضعف اقتصادي شامل في أوروبا ووقوف الاقتصاد البريطاني عند مخاطر الانهيار، بمعنى أن السياسات الأمريكية قد أضعفت أوروبا فعلاً، ولكنها لم تضعف الصين، والنتيجة أن دول أوروبا تعاني وتكابد حتى توفر مزيداً من الإنفاق على جيوشها، فيما الصين ترفع من إنتاجها الحربي بشكل خطير، أي إن أمريكا أضعفت حلفها وحلفاءها في أوروبا وفشلت في إضعاف الصين، وهكذا هي أمريكا حين تخطط اليوم لسياسة اقتصادية سرعان ما تجد آثارها السلبية في جوانب أخرى غير تلك التي خططت لها، وهي بذلك عاجزة عن التخطيط الشامل كما كانت سابقاً، فتتسرب الأمور من بين يديها، وإن الرياح العالمية اليوم تأتي بما لا تشتهيه سفن أمريكا.

واليوم يكثر الرئيس ترامب من ذكر أمريكا بوصفها الدولة الأقوى عسكرياً، وبوصف صناعاتها بالأفضل حول العالم، وبوصف قدراتها في كل جانب كذلك، وهذه التصريحات تكشف حجم القلق الأمريكي بسبب سرعة انتقال القوة تجاه الصين، بل

إن انتقال القوة وتملصها من أيدي أمريكا والغرب عموماً قد أصبح ظاهرةً شاملةً أمام فشل أمريكا والغرب وقرب إفلاس هذا النظام الرأسمالي، فحتى بلدان غير كبرى مثل إيران وتركيا قد أصبحت تمتلك تصنيعا ذاتيا أو شبه ذاتي للطائرات المسيّرات التي تزداد مشاركتها وأهميتها في الحروب الحديثة، وأصبحت دول كبرى – منها روسيا – تلجأ إليها للحصول على هذه الطائرات.

وعلى وقع هذا الضعف الأمريكي الذي يتكشف يوماً بعد يوم قال الإعلامي الأمريكي المحافظ ذو الشهرة الكبيرة تاكر كاريلسون إن إغلاق إيران لمضيق هرمز قد كشف حدود القوة العسكرية لأمريكا، إذ لا يمكن لأمريكا أن تظل دولةً عظمى إذا تخلخلت سيطرتها على المضائق الحيوية في العالم. وهذه السيطرة تعني السيطرة على التجارة الدولية والسيطرة على الثروة حول العالم. وقد كشف نجاح إيران في إقفال مضيق هرمز خلال الحرب أن هيمنة أمريكا العسكرية وهيمنتها على التجارة والثروة عالمياً قد ضعفت وأصابها وهن حقيقي. ويتعمق هذا الضعف وذاك الوهن حين يقول الأمريكيون إن كلفة الحفاظ على الهيمنة أكبر بكثير من العائد منها. فمثلاً لا يمكن للجيش الأمريكي فتح مضيق هرمز إلا بحرب واسعة مع إيران، وقد يكون الجيش الأمريكي قادرا على خوضها والانتصار فيها، ولكن حرباً كهذه لن تكون بحال أقل من ورطة أمريكا في العراق، أي إن مثل هذه الحرب لإعادة السيطرة على هرمز قد تؤدي إلى تفريغ أمريكا لقوتها في إيران، فتخرج منها دون أن تملك القوة الكافية لخوض أي حرب أخرى حول الصين مثلاً، أو في أي مكان في العالم. فمثلاً بضرب أمريكا لإيران بـ١٤ قنبلة خارقة للتحصينات على منشأة فوردو سنة ٢٠٢٥ لم تبقَ لأمريكا القدرة على عملية مماثلة، وإن تصنيع مثل هذه القنابل يتطلب سنوات وأموالا كثيرة، ومثل ذلك قل في القنابل الموجهة والصواريخ التي استخدمتها أمريكا بقوة خلال حرب ٢٠٢٦، وهذا يفسر تراجع ترامب عن مطالبه من إيران بـ"الاستسلام غير المشروط"، وهذه الحرب التي خاضتها إدارة ترامب ضد دولةٍ تدور في فلكها قد مثلت انتكاسة كبيرة للقوة الأمريكية فوق انتكاسة الثقة بالسياسة الأمريكية لدى حلفاء أمريكا وأتباعها وعملائها.

وفي ظل الانتكاسات الأمريكية المتكررة لا بد أن تفكر أمريكا في إلقاء بعض أحمالها الدولية، أي الانسحاب من بعض المناطق في العالم حتى تتمكن من الاحتفاظ بالمناطق الأكثر أولوية، وهذا تحدٍ كبير. وأمريكا تسحب قواتها اليوم شيئاً فشيئاً من أوروبا، وإذا كانت أوروبا تتوسل لأمريكا لإبقاء

مظلتها العسكرية حولها لحمايتها من روسيا فإن أمريكا لا تترك لذلك مجالاً حتى في المستقبل، وتوبّخ هذه الدول وتقول لها إن عليها الدفاع عن نفسها، أي إن أوروبا التي مثلت لعقود مركزاً للسياسة الأمريكية لم تستمر كذلك مقابل الأهمية الكبرى للصين والمنطقة الإسلامية، حيث المخاطر الكبرى الاقتصادية الصينية والأيديولوجية الإسلامية التي يهدد كل منهما عظمة أمريكا وتفوقها الدولي.

فشلت أمريكا في دفع دول الخليج لحرب إيران، أي فشلت في دفع عملائها وأتباعها لخوض حربها بمواردهم وجيوشهم، وبقي الجيش الأمريكي يخوض الحرب مع لصيقه كيان يهود، وهذا يدل على عقم سياسات إدارة ترامب التي تستفز الأعداء والحلفاء بحيث تضعف قدرة أمريكا على تجنيد حلفائها. وإن عنجهية ترامب تدفع إلى تحميل أمريكا العبء الأكبر من حروب حفاظها على السيطرة العالمية، أي المزيد من استنزافها. وفشلت إدارة ترامب في الاستفادة من هيبة الدولة عالمياً. ففي إيران لم تقف أمريكا موقفاً يخيف الإيرانيين من الانزلاق إلى حرب معها، بل على العكس تماماً، أخذت أمريكا تقتل القادة الكبار – ومنهم المرشد الأعلى – الأمر الذي دفع إيران لتفعيل كل قوتها، وهاجمت قواعد أمريكا العسكرية في المنطقة، وهاجمت حلفاءها وهاجمت كيان يهود، وهكذا نزع الهجوم الإيراني الهيبة عن قواعد أمريكا وعن حلفائها، فخسرت أمريكا من هيبتها وأخذت تنزف في جندها ومعداتها وإنفاقها، وكل هذا ناتج عن العنجهية. وإن ترامب يعلن أنه يريد تحقيق ١٠٠٪ من مطالبه ولا يكتفي حتى ب٩٥٪ منها، وهذه العنجهية الأمريكية أدت إلى كشف ضعف أمريكا ووهنها حين تحدت إيران أمريكا وأغلقت مضيق هرمز ولم تستطع أمريكا فتحه، وأخذ ترامب يتراجع بعد ذلك للوصول إلى اتفاق غير بعيد في فحواه من اتفاق أوباما مع إيران سنة ٢٠١٥.

وفي المنطقة الإسلامية ظهرت توجهات إدارة ترامب في الأحداث التالية:

أولاً: في حرب كيان يهود على غزة قدمت إدارة ترامب كل الدعم لكيان يهود. وحتى البعض القليل من مخازن القنابل الثقيلة التي كانت إدارة بايدن قد حجبتها عن كيان يهود أعاد ترامب فتحها بقوة. وطالب الحكام أمام هذا الإجرام اليهودي بالتطبيع مع كيان يهود، وطالبهم بالتنسيق معه لردع إيران، وأعلن إعجابه بالعمليات الإجرامية لكيان يهود، منها تفجير البيجر في آلاف اللبنانيين وكثير منهم مدنيون وليسوا عناصر عسكرية. وقد بلغ إجرام كيان يهود أمدية جديدة في ظل

إدارة ترامب، فقد بلغ مدى قصفها عواصم عربية، بيروت ودمشق والدوحة، لفرض أمر واقع جديد، ووضع حكام هذه البلاد تحت البسطار، وأخاف الحكام الآخرين. صحيح أن حكام المنطقة العملاء قد خضعوا وقبلوا بهذه الهيمنة القسرية التي تشبه الهزيمة الماحقة في حرب لم يخوضوها، إلا أن آثارها لا تحمل الخير لأمريكا أو حتى لكيان يهود. صحيح أن حكام الصف الأول يقبلون بالخضوع ومزيد من الذل أمام هذه الجرائم ويقبلون بالتنسيق مع كيان يهود، بسبب عمق خستهم ونظرتهم لشعوبهم على أنهم أعداء، وبسبب ربط مستقبلهم بأمريكا وكيان يهود، ولكن هؤلاء الحكام قد فقدوا آخر طبقة – مهما صغرت – من بعض القطاعات الشعبية التي كانت لا تزال تأمل بهم خيراً، بل وفقدت الثقة والولاء في طبقات الحكم الدنيا التي تتفسخ عن النظام وتقف بانتظار آفاق التغيير، وبانتظار قيادة جديدة تتقدم بديلاً من القيادة القديمة بعد أن شاهدت هذه الطبقات أن ما يحصل يفوق أي معقول في الحياة.

ثانياً: شاهد الحكام، عملاء أمريكا وأتباعها في المنطقة كيف تنكرت أمريكا لخدمات إيران في العراق وأفغانستان وسوريا، ثم شنت عليها مع كيان يهود حربين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وهي تريد تجريدها من كل عناصر القوة النووية والصاروخية، مع أن إيران تصيح صباح مساء أنها لا تريد تصنيع أسلحة نووية. فإدارة ترامب لا تقيم وزناً لأحد خدم أمريكا سابقاً، وهذا يخيف الأتباع في المنطقة ويرعبهم من أن أمريكا يمكن أن تتنصل منهم وتحاربهم وتهدم كراسيهم. ولذلك فإن الحكام رغم خستهم العميقة باتوا على عهد ترامب يخافون أمريكا ويتوجسون من خططها، أي إن الثقة غابت، وعند غياب الثقة فإن مبادرة هؤلاء الحكام لخدمة أمريكا ومصالحها تتوقف لتقتصر على تنفيذ الطلب وان بالحد الأدنى، وهذا بحد ذاته خسارة للسياسة الأمريكية لا تدركها إدارة ترامب.

ثالثاً: أنشأت أمريكا قواعدها العسكرية في المنطقة، خاصة دول الخليج، بأموال تلك الدول غالباً، وذلك لأن الحكام كانوا يصدقون الدعاية الأمريكية بأن تلك القواعد هي لحماية بلدانهم وعروشهم، ثم لما شنت أمريكا الحرب على إيران وأخذ الحرس الثوري الإيراني يقصف هذه القواعد أدرك الحكام أن قواعد أمريكا هذه إنما جرت عليهم الويلات، بل إن جيوش هؤلاء الحكام هي من تقوم بحمايتها بالدفاع الجوي. وإن احتمال تورط هذه البلدان في حرب مع إيران قائم بسبب هذه القواعد. وعلى الرغم من استمرار الدعاية الأمريكية لدور

هذه القواعد في حماية الحكام وكراسيهم فإن الواقع الجديد الناشئ بعد حرب إيران يدحض تماماً هذه المزاعم الأمريكية، فلا يصدق هؤلاء الحكام رغم خستهم دعاية أمريكا، وهكذا تخسر أمريكا في تعميق نفوذها بسبب تهور إدارة ترامب وأنها ترى بعين واحدة. فدول الخليج شاهدت الحماية الأمريكية الحقيقية لكيان يهود ودفاع أمريكا عن الكيان من عدة بلدان ومن البحر ومن داخل الكيان نفسه وصد صواريخ إيران عنه، ولم يحصل مثل ذلك مع هذه البلدان، وإذا أضيف إلى ذلك خسائر دول الخليج بسبب إغلاق إيران لمضيق هرمز فإن حسابات الحكام مع أمريكا قد دخلت مؤكداً دائرة الشك.

رابعاً: كان توم براك وغيره من مبعوثي إدارة ترامب لسوريا ولبنان يتكلمون بشكل علني صلف لا غموض فيه بأن من واجبات الحكام في سوريا ولبنان أن يقوموا بحماية كيان يهود حتى لو اقتضى منهم ذلك الحرب الأهلية، كما في مسألة نزع سلاح حزب إيران في لبنان، وكذلك مع مصر في دفعها لمزيد من الضغط على حماس لنزع سلاحها وكشف أنفاقها التي عجز عنها كيان يهود على مدار ثلاث سنوات، وهؤلاء الحكام يندفعون في هذه الاتجاه بسبب عمق خستهم وقناعتهم بأن شعوبهم أعداؤهم، ولكن ذلك يجعل نظام الحكم في كل بلد طبقات متعددة من حيث درجة الارتباط بأمريكا، بحيث تأمر الطبقات العليا بأمر وتعيقه الطبقات الدنيا قدر الإمكان، فليست كل التعليمات والأوامر سواء، بل إن التعليمات إذا فقدت تبريراتها أضحت ضعيفة للغاية وغير قابلة للتطبيق، وهذا خطير للغاية على طبقات الحكم العليا التي تطلب منها إدارة ترامب فوق طاقتها دون أن يدرك الميزان الأمريكي ما هو فوق الطاقة وما هو تحتها، ولا تدرك أمريكا أيضاً ما يترتب على ذلك في المدى المتوسط والبعيد، وعدم الإدراك هذا هو سمة الديكتاتوريين كفرعون الذين يريدون من الآخرين أن لا يروا إلا ما يرون.

خامساً: ولا تنفك إدارة ترامب تهاجم الإسلام تحت عناوين مختلفة، فقد وعد أثناء حملته الانتخابية بإغلاق أمريكا أمام المسلمين، حتى إن وزير حربه "هيغست" وشم على يده كلمة "كافر" بالعربية، فالإرهاب لا يزال وصفاً ضد الأعداء، وقد ضمت إليه إدارة ترامب جماعات جديدة كانت توصف سابقاً بالاعتدال. وتراقب دائرة الشؤون التعليمية والثقافية في وزارة الخارجية الأمريكية مناهج البلاد الإسلامية وتطالب بتغييرها، ويندفع الحكام بفعل خستهم لتغيير الإسلام إرضاءً لأمريكا، والسعودية التي درجت على إعلان نفسها

البلد الإسلامي رقم واحد تبحث عن قطع أثرية لتاريخها قبل الإسلام لمحاولة تبديل ثقافة شعبها، وتقيم الحفلات الماجنة بالقرب من الأماكن المقدسة لإرضاء أمريكا. وفي مصر يُتطاول على ما تبقى من أحكام إسلامية في نطاق الأسرة، وبالمجمل فإن الحقد العميق على الإسلام قد دفع بأمريكا لمطالبة الحكام بمحاربة أي مظهر وأي حكم شرعي مهما كان بسيطاً، فتراهم يشككون بالسنة تارةً، وتارةً يهاجم بعض أقلامهم الصحابة الكرام، هذا فوق تقديم السفلة وأصحاب العهر وجعلهم أصحاب مقامات كبيرة في المجتمع، فتنقل أخبارهم وكأن الأمة معنية بمتابعة المزابل التي وصل إليها هؤلاء السفلة.

وبالتدقيق في هذه النقاط جميعاً نجد أن السياسة الأمريكية تتراجع في المنطقة الإسلامية ولا تتقدم، ونجد أنها تولد عند المسلمين حقداً عميقاً وعداءً وحاداً أخذا يتسربان إلى طبقات الحكم الدنيا، وذلك أن حرب غزة واصطفاف الغرب -خاصة أمريكا- مع كيان يهود ودعمه بالسلاح والتغطية السياسية والدفاع عن حرب الإبادة التي شنها يهود على أنها دفاع عن النفس أمام ٧ أكتوبر، وحتى فرض العقوبات على قضاة دوليين لرفع قضايا ضد قادة يهود، وبعد ذلك حرب أمريكا وكيان يهود على إيران، كل ذلك ومثله قد رسخ فكرةً أساسية؛ أن أمريكا هي رأس الكفر ورأس العداء، وأنها هي من يقود أو يقف خلف الحملات الصليبية الجديدة التي تقتل المسلمين وتهدم بيوتهم في كل مكان تقريباً، وقد أوجد ذلك أيضاً فكرة عاجلة بضرورة التخلص من هذا الواقع الذي يقف فيه الحكام في صف أمريكا وصف كيان يهود، وزاد كل ذلك من تمسك شعوب الأمة الإسلامية بدينها، وأنها تعادى لكونها مسلمة، وهذه القناعات الجماعية قد أخذت تروج وتتمدد وتتعمق داخل شعوب المسلمين، وتشكل تحولاً فكرياً جماعياً وجديداً نحو الهوية الإسلامية بديلاً من الوطنيات والقوميات، لأن دول الكفر بقيادة أمريكا تهاجم المسلمين صفاً غربياً واحداً يستهدف دينهم بالدرجة الأولى، بمعنى أن سياسة إدارة ترامب وزخم اندفاعها في المنطقة الإسلامية تؤدي إلى تسارع خسائر أمريكا في المنطقة وتفاقم المشاعر الإسلامية واقترابها نحو نقطة تحولها إلى خطر سياسي حقيقي، خاصةً وأن طبقات الحكم الدنيا تنفصل عن العليا، وليس أدل على كل ذلك من تفكير أمريكا التخلي عن الكثير من قواعدها العسكرية في المنطقة وتحويلها إلى داخل كيان يهود.

وبهذا وذاك يتضح أن إدارة ترامب تقود أمريكا من خسارة إلى خسارة أكبر من أختها،

على صعيد السياسة الدولية، وعلى صعيد مكافحة الصين، وعلى صعيد الانقسام في أمريكا، وإذا كان الزخم المصطنع المصاحب للتصريحات الكثيرة التي يطلقها الرئيس ترامب لا يزال يحجب حقيقة الضعف الأمريكي، فتبدو أنها تصريحات تعبر عن قوة أمريكا، وهكذا كانت من قبل صيحات غورباتشوف في موسكو عن الإصلاحات والتقدم إلى الأمام نهاية الثمانينات، ثم صارت بعد سنوات معدودات نكسةً أهلكت روسيا وأضاعت مكانتها الدولية. وإذا كانت فرصة الصين ضعيفة للغاية في الاستفادة الإستراتيجية من هذا الضعف، إذ إن الصين تريد أمريكا قويةً اقتصادياً حتى تستمر في جني الأرباح من أسواقها، ولا تفكر الصين بالحلول محلها، بل هي غير قادرة على ذلك، فإن الطامة الكبرى التي يؤمل أن تحل بأمريكا هي معركة فاصلة وقريبة منتظرة في بلاد المسلمين، فأمريكا لم تتمكن من هزيمة إيران رغم أن جيش إيران لم يحرك حدود بلاده إلى الأمام، وأمريكا ليست بقادرة على الإطلاق على هزيمة أي بلد إسلامي يحاربها بحزم ويتجاوز موقف الدفاع إلى الهجوم، ويجند من المسلمين كل يوم طاقات جديدة يزيد بها يأس أمريكا، فيدفعها فعلاً إلى الوراء ويعيدها إلى حيث يجب أن تكون.

ويخطئ من يظن أن الصمت الذي يلف بلاد المسلمين أمام مجازر يهود في غزة ولبنان وسوريا وحروب أمريكا وكيان يهود على إيران هو حالة تعبر عن الهزيمة أو اليأس، بل هي حالة من الصدمة تجتاح شعوب الأمة وتجتاح طبقات الحكم الدنيا، نجمت عن اكتشاف جدي للحقائق السياسية لحقيقة أن الغرب عدو للمسلمين، وأن المسلمين لا طريق لهم للنجاة إلا بالإسلام وحكمه. وإن شاء الله ما هي إلا مدة قصيرة وستسقط هذه الصدمة في بلد ما أحد الحكام سقوطاً حقيقياً، فيسقط معه النظام، وتنتهي حقبة الحكم الجبري وعصر الرويبضات، وتبنى للمسلمين خلافة من جديد، ثم تنتشر موجة التغيير مثل تسونامي تجرف باقي الحكام، فتجتمع شعوب المسلمين لتصبح أمةً واحدة في ظل كتاب واحد وخليفة واحد ■ **انتهى**

أوروبا بين إعادة التسلح والإنقاذ الصناعي
كيف فرض الصراع الأمريكي- الصيني إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الأوروبي؟

نبيل عبد الكريم

ليست أوروبا اليوم أمام أزمة اقتصادية عابرة يمكن احتواؤها بحزم تحفيزية أو سياسات نقدية، وإنما أصبحت أمام معضلة بنيوية تمس مستقبلها الاقتصادي والإستراتيجي معًا. فالقارة التي قادت الثورة الصناعية لعقود طويلة تجد نفسها اليوم مطالبة بإعادة بناء قدراتها العسكرية، في الوقت الذي تتعرض فيه قاعدتها الصناعية لضغوط غير مسبوقة نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة، واشتداد المنافسة الصينية، وتحول الولايات المتحدة إلى منافس اقتصادي لا يقل شراسة عن منافسيها التقليديين.

إن المفارقة تكمن في أن أوروبا مطالبة اليوم بتمويل مشروعين إستراتيجيين متزامنين: الأول، إعادة التسلح وتعزيز القدرات الدفاعية بعد تراجع اليقين الأمني الذي فرضته الحرب في أوكرانيا؛ والثاني، إنقاذ صناعتها المدنية التي تمثل أساس قوتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية. لكن الموارد المالية محدودة، والديون العامة مرتفعة، والنمو الاقتصادي ضعيف، وهو ما يجعل تحقيق الهدفين معًا مهمة بالغة الصعوبة.

أولًا: انهيار النموذج الأوروبي... نهاية مرحلة وبداية أخرى

لم يكن ما شهدته أوروبا منذ عام ٢٠٢٢ مجرد تداعيات لحرب إقليمية على حدودها الشرقية، بل كان انهيارًا لنموذج اقتصادي استقر لعقود، وعُدَّ أحد أكثر النماذج نجاحًا في العالم. فقد قامت النهضة الصناعية الأوروبية الحديثة على معادلة بدت مستقرة: طاقة روسية منخفضة التكلفة، وأسواق آسيوية واسعة، وتجارة عالمية مفتوحة، وحماية أمنية أمريكية تقلل الحاجة إلى الإنفاق العسكري الكبير.

هذه المعادلة مكّنت الشركات الأوروبية – وعلى رأسها الألمانية – من تحقيق مستويات عالية من التنافسية. فقد كانت المصانع تعمل بطاقة رخيصة، وتُصدِّر منتجاتها إلى الصين والأسواق الناشئة، بينما كانت الحكومات توجه مواردها إلى التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية بدلًا من التسلح.

لكن الحرب الروسية الأوكرانية غيّرت هذه المعادلة بالكامل. فالعقوبات المتبادلة، ووقف تدفق الغاز الروسي، والارتفاع الحاد في أسعار

الطاقة، أحداث كشفت أن الاعتماد الاقتصادي يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف إستراتيجية. ولم يبق السؤال: كيف تحقق أوروبا أعلى معدلات النمو؟ بل أصبح: كيف تحافظ على استمرار الإنتاج في ظل بيئة دولية تتزايد فيها المخاطر؟

وبالتزامن مع ذلك، أدركت الحكومات الأوروبية أن الاعتماد الأمني الطويل على الولايات المتحدة لم يعد كافيًا في عالم تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية. فواشنطن باتت تركّز بصورة متزايدة على منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة صعود الصين، وهو ما أثار تساؤلات أوروبية حول مدى استدامة المظلة الأمنية الأمريكية بالصيغة التي عرفتها القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: إعادة التسلح... ضرورة إستراتيجية أم عبء اقتصادي؟

في ظل هذه المتغيرات، أعلنت معظم الدول الأوروبية أكبر برامج للتسلح منذ عقود. ولم يستمر الإنفاق الدفاعي خيارًا سياسيًا، بل أصبح يُقدَّم بوصفه ضرورة لحماية الأمن القومي، وتأمين الحدود، وإعادة بناء القدرات العسكرية التي تآكلت خلال سنوات طويلة من خفض الإنفاق.

لكن هذه العودة إلى التسلح تثير سؤالًا اقتصاديًا بالغ الأهمية: من سيدفع الثمن؟

فالاقتصادات الأوروبية تعاني أصلًا من تباطؤ النمو، وارتفاع مستويات الدين، وتزايد الضغوط على الموازنات العامة نتيجة الشيخوخة السكانية وارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعية. وإضافة مئات المليارات من اليوروهات إلى ميزانيات الدفاع تعني حتمًا تقليص الموارد المتاحة للاستثمار في قطاعات أخرى لا تقل أهمية، مثل الصناعة، والطاقة، والتعليم، والبحث العلمي.

ومن هنا تظهر المفارقة الأساسية؛ فالدفاع يحتاج إلى اقتصاد قوي يموله، بينما يحتاج الاقتصاد إلى استثمارات ضخمة كي يبقى قادرًا على المنافسة. وإذا اختل هذا التوازن، فإن الإنفاق العسكري قد يتحول من عامل حماية إلى عبء يضعف الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها الأمن نفسه.

ثالثًا: الصناعة الأوروبية في مواجهة أزمة وجودية

أزمة الصناعة الأوروبية أصبحت اليوم لا تقتصر على ارتفاع أسعار الطاقة، وإنما أصبحت أزمة تنافسية شاملة. فقد ارتفعت كلفة الإنتاج مقارنة بالمنافسين، وازدادت صعوبة المحافظة على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، في وقت تتوسع فيه الصين في الإنتاج الصناعي بوتيرة غير مسبوقة، وتستقطب الولايات المتحدة الاستثمارات العالمية بحوافز مالية وضريبية سخية.

وأمام هذا الواقع، بدأت بعض الشركات

الأوروبية تنقل خطوط إنتاجها إلى الخارج، حيث الطاقة أرخص، والدعم الحكومي أكبر، والأسواق أكثر جاذبية. وأصبح خطر "التصنيع المعاكس" يهدد أوروبا؛ أي انتقال الصناعات بدلًا من توسعها داخل القارة.

ولا تقتصر الخسارة هنا على المصانع وحدها، بل تمتد إلى الوظائف، وسلاسل التوريد، والابتكار، والقدرة على تطوير التكنولوجيا. فكل مصنع يغادر أوروبا يترك وراءه شبكة واسعة من الموردين، ومراكز الأبحاث، والعمالة الماهرة، وهو ما يجعل استعادة هذه الصناعات أكثر صعوبة في المستقبل.

ولهذا عادت الحكومات الأوروبية إلى تبني سياسات كانت تُعد حتى وقت قريب خروجًا من مبادئ السوق الحرة، مثل تقديم الدعم المباشر للصناعة، وتشجيع إعادة توطين الإنتاج، وفرض قيود على بعض الواردات، وحماية القطاعات الإستراتيجية من المنافسة الخارجية.

رابعًا: التناقض الأوروبي تجاه الصين... بين الشريك والمنافس

إذا كانت روسيا قد دفعت أوروبا إلى إعادة التفكير في أمن الطاقة، فإن الصين دفعتها إلى إعادة التفكير في مستقبل الصناعة.

فالصين ليست مجرد منافس تجاري، بل أصبحت قوة صناعية وتكنولوجية قادرة على منافسة أوروبا في القطاعات التي كانت تُعد حكرًا على الصناعات الأوروبية، مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، والألواح الشمسية، والمعدات الصناعية.

ومن هنا جاء الاتجاه الأوروبي نحو فرض رسوم جمركية وفتح تحقيقات بشأن الدعم الحكومي الصيني، في محاولة لحماية الشركات الأوروبية من منافسة ترى بروكسل أنها لا تقوم على قواعد متكافئة.

لكن المفارقة أن أوروبا لا تستطيع الاستغناء عن الصين. فالصين تعد من أكبر أسواق الصادرات الأوروبية، كما أنها تهيمن على أجزاء مهمة من سلاسل التوريد العالمية، وتنتج نسبة كبيرة من المعادن النادرة والمكونات الأساسية اللازمة للتحول الرقمي والانتقال إلى الطاقة النظيفة.

لذلك تبنت بروكسل سياسة تُعرف بـ"تقليل المخاطر" بدلًا من "فك الارتباط". فالهدف ليس إنهاء العلاقة الاقتصادية مع الصين، بل تقليل الاعتماد عليها في القطاعات الحساسة، مع الإبقاء على التعاون التجاري حيثما كان ذلك ممكنًا.

غير أن هذا التوازن يبدو هشًا. فكلما زادت الإجراءات الحمائية الأوروبية، ارتفع احتمال ردود فعل صينية قد تستهدف الصادرات الأوروبية أو الشركات العاملة في السوق الصينية، وهو ما يجعل العلاقة بين الطرفين

مزيجًا معقدًا من التعاون الاقتصادي والتنافس الإستراتيجي.

وهكذا تجد أوروبا نفسها عالقة بين حاجتها إلى حماية صناعتها الوطنية، وحاجتها إلى الحفاظ على علاقاتها مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في واحدة من أكثر المفارقات تعقيدًا في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة.

خامسًا: الولايات المتحدة... الحليف الأمني والمنافس الاقتصادي

في خضم سعي أوروبا لإعادة ترتيب أولوياتها، برزت مفارقة أخرى لا تقل أهمية؛ فالولايات المتحدة التي تمثل الضامن الرئيس لأمن القارة، أصبحت في الوقت ذاته أحد أبرز منافسيها اقتصاديًا.

فمع تصاعد المنافسة مع الصين، تبنت واشنطن سياسة صناعية جديدة تقوم على توجيه استثمارات ضخمة إلى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، والرقائق الإلكترونية، والطاقة النظيفة، والصناعات الإستراتيجية، مقرونة بحوافز ضريبية وتمويل حكومي واسع لجذب الشركات العالمية.

وقد انعكست هذه السياسة مباشرة على أوروبا، حيث بدأت شركات أوروبية عديدة تعيد النظر في خططها الاستثمارية، مدفوعة بانخفاض أسعار الطاقة في الولايات المتحدة، وسخاء برامج الدعم، وسهولة الوصول إلى التمويل. وهكذا أصبحت أوروبا تخسر جزءًا من استثماراتها ليس لصالح الصين، بل لصالح أقرب حلفائها.

ومن هنا يتضح أن العلاقة عبر الأطلسي باتت لا تقوم على التعاون الأمني وحده، بل باتت تتداخل فيها عناصر التنافس الاقتصادي والتكنولوجي. فالولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز صناعتها الوطنية وتقليل اعتمادها على الخارج، حتى لو كان ذلك على حساب شركائها الأوروبيين.

وهذا الواقع يفرض على أوروبا تحديًا مزدوجًا؛ فهي مطالبة بالحفاظ على تحالفها الإستراتيجي مع واشنطن، وفي الوقت نفسه حماية مصالحها الاقتصادية ومنع استنزاف قاعدتها الصناعية.

سادسًا: من اقتصاد السوق إلى اقتصاد الأمن القومي

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية هيمنة نموذج اقتصادي يقوم على حرية التجارة، وتقسيم العمل الدولي، والبحث عن أقل كلفة إنتاج ممكنة، إلا أن الأزمات المتلاحقة أثبتت أن النجاح الاقتصادي لا يكفي وحده لضمان الأمن والاستقرار.

ولهذا بدأت الدول الكبرى تعيد تعريف مفهوم القوة الاقتصادية. فلم تبق الصناعة مجرد مصدر للنمو، وإنما أصبحت عنصرًا من عناصر الأمن القومي، وأصبحت سلاسل الإمداد، والرقائق الإلكترونية، والطاقة،

والمعادن النادرة، والذكاء الاصطناعي، مكونات أساسية في ميزان القوة بين الدول.

وفي هذا السياق، باتت الحكومات الأوروبية لا تتردد في التدخل المباشر لدعم الصناعات الإستراتيجية، أو فرض قيود على بعض الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم حوافز لإعادة توطين الإنتاج داخل القارة، بعد أن كانت هذه السياسات تُعد خروجًا على قواعد السوق الحرة.

إن أوروبا لا تتخلى عن اقتصاد السوق، لكنها تعيد صياغته وفق اعتبارات الأمن القومي، في تحول يعكس انتقال العالم من مرحلة العولمة الاقتصادية إلى مرحلة التنافس الجيوسياسي، حيث أصبحت الدولة شريكًا مباشرًا في رسم السياسة الصناعية، لا مجرد منظم للأسواق.

سابعًا: هل تعود أوروبا إلى الاقتصاد الحربي؟

تدفع التحديات الأمنية بعض الساسة إلى تصنيف الصناعات العسكرية محركًا جديدًا للنمو الاقتصادي، استنادًا إلى ما يمكن أن توفره من استثمارات وفرص عمل وتطوير تكنولوجي.

ولا شك أن توسيع الصناعات الدفاعية سيؤدي إلى تنشيط قطاعات عديدة، مثل الصناعات المعدنية، والهندسية، والإلكترونية، والبحث العلمي. غير أن تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على الإنفاق العسكري يحمل في الوقت نفسه مخاطر إستراتيجية.

فالاقتصاد الحربي يختلف عن الاقتصاد الإنتاجي المدني. فالأول يرتبط باستمرار التوترات والصراعات، بينما يقوم الثاني على الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة، وخلق أسواق جديدة. كما أن الإنفاق العسكري، مهما بلغت أهميته، لا يستطيع أن يعوض الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم، والجامعات، والبنية التحتية، والصناعات المدنية المتقدمة.

وتبرز هنا معضلة أخرى، إذ إن جزءًا مهمًا من الزيادة في الإنفاق الدفاعي الأوروبي يذهب إلى شراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة، وهو ما يعني أن قسمًا من الأموال الأوروبية يسهم في تنشيط الصناعة الأمريكية أكثر مما يعزز الاستقلال الصناعي الأوروبي.

ومن هنا تتزايد الدعوات داخل الاتحاد الأوروبي إلى بناء قاعدة صناعية دفاعية أوروبية متكاملة، بحيث تتحول ميزانيات الدفاع إلى رافعة للنمو داخل القارة، لا إلى مصدر لتعزيز الاقتصادات الخارجية.

ثامنًا: مستقبل أوروبا... بين الاستقلال الإستراتيجي والضغوط الدولية

تدخل أوروبا اليوم مرحلة مفصلية في تاريخها الحديث. فهي باتت غير قادرة على العودة إلى النموذج الاقتصادي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، كما أنها لم تنجح بعد في بلورة نموذج جديد يحقق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة الإستراتيجية.

وسيكون نجاح هذا التحول مرهونًا بقدرة الاتحاد الأوروبي على الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة:

هل يستطيع بناء قاعدة صناعية قادرة على منافسة الولايات المتحدة والصين في التكنولوجيا والصناعات المتقدمة؟

وهل يستطيع تحقيق استقلال دفاعي أكبر دون الإضرار بعلاقته الإستراتيجية مع واشنطن؟

وهل ينجح في تقليل اعتماده على الصين دون خسارة أحد أهم شركائه التجاريين؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستحدد مستقبل أوروبا لعقود مقبلة، لأن التحدي الحقيقي لم يبق اقتصاديًا أو عسكريًا فحسب، بل يتعلق بمكانة القارة في نظام دولي يتجه نحو تعددية قطبية تتنافس فيها القوى الكبرى على التكنولوجيا، والطاقة، والصناعة، والنفوذ الجيوسياسي.

تكشف المفارقة الاقتصادية الكبرى أن أوروبا لا تواجه اليوم أزمة دورية يمكن تجاوزها بإجراءات مالية أو نقدية، وإنما تعيش مرحلة إعادة تأسيس لنموذجها الاقتصادي والإستراتيجي. فالقارة التي ازدهرت بفضل العولمة، والتجارة الحرة، وانخفاض تكاليف الإنتاج، واعتمدت على الاستعمار، تجد نفسها اليوم مضطرة إلى إعادة الاعتبار لمفاهيم السيادة الاقتصادية، والأمن الصناعي، والاستقلال الإستراتيجي. إلا أن نجاح هذا التحول لن يتوقف على حجم الأموال التي ستنفقها الحكومات الأوروبية، بل على قدرتها على صياغة رؤية متكاملة تجعل الأمن والصناعة والتكنولوجيا والطاقة عناصر متداخلة في مشروع حضاري واحد.

لقد دخل العالم عصرًا جديدًا، باتت القوة فيه لا تُقاس بحجم الجيوش وحدها، ولا بالناتج المحلي الإجمالي فقط، ولكن بقدرة الدول على امتلاك قاعدة صناعية متقدمة، وتأمين مواردها الإستراتيجية، والسيطرة على التكنولوجيا، وبناء سلاسل إمداد مرنة. وفي هذا العالم الجديد، تبدو أوروبا أمام اختبار تاريخي: فإما أن تنجح في تحويل أزماتها إلى فرصة لإعادة بناء قوتها، وإما أن تبقى عالقة بين التفوق الصناعي الصيني، والجاذبية الاقتصادية الأمريكية، فتتراجع تدريجيًا من مركز صانع للأحداث سابقا إلى مراقب للأحداث، ثم إلى موقع المتأثر بها.

ولعل المفارقة الأعمق أن معركة أوروبا باتت لا تدور حول الاختيار بين إعادة التسلح أو إنقاذ الصناعة، ولكن حول إدراك أن كليهما أصبح شرطًا لبقاء الآخر؛ فلا أمن بلا اقتصاد منتج، ولا اقتصاد قويا بلا قاعدة صناعية، ولا صناعة متقدمة بلا رؤية إستراتيجية تستوعب طبيعة النظام الدولي الجديد، الذي عادت فيه الجغرافيا السياسية لتقود الاقتصاد بعد عقود كان الاقتصاد فيها يقود السياسة ■

عتبة بن غزوان رضي الله عنه

إبراهيم أحمد - اليمن

هو الصحابي الجليل عتبة بن غزوان بن جابر المازني، ينتهي نسبه إلى قبيلة قيس عيلان. يكنى بأبي عبد الله، وقيل بأبي غزوان، وقيل بأبي الجبر. وُلد قبل الهجرة بأربعين عاماً في مكة.

كان عتبة بن غزوان رضي الله عنه من السابقين الأولين إلى الإسلام؛ فقد أسلم في الأيام الأولى للدعوة في مكة قبل أن يدخل النبي ﷺ دار الأرقم بن أبي الأرقم.

وقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن عتبة قوله: "**لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الشَّجَرِ، حَتَّى قَرِحَتْ أَشْدَاقُنَا**"، وهذا يدل على أنه كان سابع من أسلم على وجه الأرض، وعلى شدة ما لاقاه من شظف العيش والابتلاء في بداية الدعوة.

هاجر عتبة الهجرتين؛ حيث هاجر إلى الحبشة فراراً بدينه من أذى قريش، ثم عاد إلى مكة ليهاجر الهجرة الكبرى إلى المدينة المنورة، وهناك آخى النبي ﷺ بينه وبين سماك بن خرشة (أبو دجانة).

لم يتخلف عتبة عن أي غزوة غزاها رسول الله ﷺ؛ فقد شهد غزوة بدر الكبرى، وشهد أُحداً، والخندق، وبيعة الرضوان في الحديبية، وسائر المشاهد كلها. وكان يُعرف بمهارته الفائقة في الرماية والفروسية.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برز دور عتبة كقائد عسكري وإداري محنك؛ فقد أرسله عمر على رأس جيش صغير (حوالي ٨٠٠ مقاتل، وقيل ٣٠٠) إلى منطقة الأُبُلَّة (ميناء الفرس على بحر الخليج) لقطع الإمدادات الفارسية التي كانت تصل إلى جيوشهم في العراق. فاستطاع عتبة بحنكته العسكرية أن يهزم الفرس ويفتح الأبلة.

وبعد أن استقر في المنطقة، رأى عتبة حاجة المسلمين إلى معسكر شتوي ومكان يجمعهم ولا يفصل بينهم وبين عاصمة الخلافة (المدينة) نهر أو بحر. فكتب إلى عمر يستأذنه في بناء مدينة، فأذن له، فخطّ مدينة البصرة وأسس مسجدها، لتكون أول مِصر (مدينة عسكرية

متكاملة) يؤسسه المسلمون خارج شبه الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من أنه كان أميراً للبصرة وفاتحاً عظيماً، إلا أن الدنيا لم تغير منه شيئاً. فقد كان شديد الزهد، يرفض مظاهر الترف التي بدأت تظهر على بعض المسلمين بعد الفتوحات.

وقف ذات يوم في أهل البصرة يخطبهم خطبته الشهيرة التي وثقتها كتب السُّنة، مذكراً إياهم بماضيهم القاسي وحالهم الحالي، ومحذراً إياهم من الاغترار بالدنيا، ومما قاله: "ولقد رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ، ما لنا طعام إلا ورق الشجر حتى قرحت أشداقنا... وإني أعوذ بالله أن أكون في نفسي عظيماً، وعند الله صغيراً".

كان عتبة رضي الله عنه يكره الإمارة والولاية ويخشى على دينه من فتنة حب السُّلْطة. ففي عام ١٥هـ وقيل ١٧هـ استأذن عمرَ بن الخطاب في أداء فريضة الحج، فذهب إلى مكة. وبعد الحج، التقى بعمر وطلب منه أن يعفيه من ولاية البصرة. فرفض عمر رضي الله عنه بشدة إعفاءه، وقال مقولته الشهيرة: "تضعون أماناتكم في عنقي ثم تتركونني؟ لا أُعفيك"، وأمره بالعودة إلى البصرة. فاستجاب عتبة لأمر الخليفة وركب راحلته عائداً، لكنه دعا الله بصدق قائلاً: "اللهم لا تردني إليها، اللهم لا تردني إليها".

استجاب الله دعاءه، ففي طريق عودته إلى البصرة، وتحديداً في منطقة تُسمى معدن بني سليم، سقط من على راحلته ومات (وقيل أدركه الموت بمرض)، وفاضت روحه إلى بارئها وهو في السابعة والخمسين من عمره، تاركاً خلفه سيرة عطرة من الجهاد، وتأسيس مدينة عظيمة كالبصرة.

هكذا كانت سيرة صحابة رسول الله ﷺ؛ ساسوا الدنيا بقوة وتقوى، عرفوا مهمتهم فأناروا الدنيا بنور الإسلام. واليوم بعد أن تآمر الغرب الكافر بمعاونة خونة العرب والترك وقضوا على آخر دولة للمسلمين في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م)، أظلمت الدنيا. فوجب علينا إعادة هذه الدولة ليعود بعودتها العدل والخير، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ■

المصادر:

١- صحيح مسلم للإمام مسلم (في فضائل الصحابة، حديث خطبة عتبة بن غزوان)

٢- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (المجلد الأول، ترجمة عتبة بن غزوان)

٣- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني

٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري

٥- الطبقات الكبرى لابن سعد

٦- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (في أحداث سنة ١٤ و١٥ هجرية وتأسيس البصرة)

مع القرآن الكريم

اللّٰه سبحانه وتعالى فَعّالٌ لما يريد

خليفة محمد- الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿إِنَّ الله لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة البقرة،٢٦].

نزلت هذه الآية ردّاً على الكفار واليهود الذين اعترضوا على ضرب المثل بالعنكبوت والذباب واستهزأوا بذلك، فكيف يضرب الله سبحانه وتعالى المثل بمخلوقات حقيرة؟ وكان ذلك منهم على سبيل المعاندة والمكابرة؛ إذ لا يختلف عاقلان في بديع خلق الله سبحانه وتعالى، وأنّ كلّ شيء يقعُ عليه حِسُّ البشر إنما هو آيةٌ عظيمة من آيات الله، يعجز البشرُ كلّهم عن خلْق ذبابة أو بعوضة أو عنكبوت، فلله سبحانه أنْ يضربَ المثلَ بما شاء من خلقه، كما له أنْ يُقسِمَ بما شاء من مخلوقاته، وقد فعل سبحانه؛ ففعلُه حقٌّ وقولُه حقٌّ.

وقد فات أولئك أنّ فصحاء العرب وبلغاءهم من الشعراء والناثرين قد ضربوا الأمثال بمثل تلك المخلوقات في أشعارهم وأمثالهم، ولا يتّسع المقام لذكرها هنا، لكنّ العبرة بدلالة المثل على ما ضُرِبَ له، ولفت النظر إلى قوّة التشبيه بين الـمُمَثَّل به والـمُمَثَّل له.

وفاتهم أيضاً أنّ ضرب المثل بتلك المخلوقات المحتقرة جاء مناسباً للآلهة التي زعموها من دون الله سبحانه وتعالى، فآلهتهم المزعومة تلك هي أحقر من تلك المخلوقات، فاستحقّت أنْ يضرب لها مثل تلك الأمثال.

قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً﴾ جاء على سبيل المقابلة والمطابقة لسؤال الكفار حين قالوا: (أما يستحي رب محمّد أن يضرب الأمثال بالذباب والعنكبوت؟)، فهذه الآية من المتشابه الذي يجبُ أن يُحمل على الـمُحْكَم، وهو قوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى،١١]، وعليه فيكون المعنى الإجمالي أنّ الله تعالى لا يمنعه مانعٌ من أنْ يضربَ المثل بما شاء، فيضربُ سبحانه المثلَ أيَّ مثلٍ، وهو ما دلّت عليه (ما) النكرة المبهمة: ﴿مَثَلاً مّا﴾ في دلالتها على الإغراق في العموم، أي عموم المثل. والضرْبُ هنا مجاز معناه الجعل والوضع، أيْ: جعلَ كذا مثلاً، أو: وضعَ كذا مثلاً. و﴿بَعُوضَةً﴾ واحدةُ البعوض، وهي حشرةٌ صغيرةٌ طائرةٌ ذاتُ خُرطومٍ دقيقٍ تَحومُ على الإنسانِ لتمتصَّ بخرطومِها من دمِهِ غذاءً لها، ويُطْلَقُ عليها اسم الناموس واسم الهسهس في اللهجات العربية المعاصرة. و﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ الفاء حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب في اللغة، لكنّ التعقيب هنا مصروفٌ إلى التدرّج، والمقصود ضرب المثل بالبعوضة الصغيرة ثم التي تليها في الصغر، فمع أنّ كلمة (فَوْقَ) تعني في أصلها العلوّ المكانيّ لكنّها تُنقَلُ مجازاً للدلالة على الزيادة في المعنى الذي وردت فيه، فلمجيئها بعد البعوضة أفادت معنى الزيادة في القلّة والحقارة، وذلك ليناسب الأمثال التي ضربها الله سبحانه وتعالى للآلهة التي زعمها الكفار، فيكون المعنى أنّ الله تعالى لا يمنعه مانع من أن يضربَ البعوضة مثلاً لآلهة الكفار وما هو فوق البعوضة في القلّة والحقارة.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾، تفصيلٌ لحال الناس أمامَ الأمثال المضروبة من الله سبحانه وتعالى، والناسُ أمامَ خطاب الله تعالى فريقان: مؤمن وكافر، فجاءت الفاء مفيدةً للترتيب والتعقيب، والمعنى هنا الترتيب الذِّكْرِيّ، أيْ: يُذكَر حال الناس من المثل بعد ذكر المثل، وجاء عَقِبَهُ مباشرةً. (أَمّا) حرف شرط وقعت الفاء في جوابه ﴿فَيَعْلَمُونَ﴾، فحال الذين آمنوا أنهم يعلمون أنّه الحقُّ من ربّهم، ويكونُ سبباً في هدايتهم وزيادة هدايتهم، وحال الكافرين هو العناد والاستكبار فيكون المثل سبباً في ضلالهم وزيادة ضلالهم كما يدلُّ على ذلك بقية الآية.

والوقف بعد قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ وقف تامّ، لأنه لو وُصل لكان ما بعده صفة له، وهو ليس كذلك، فليس المثل هو الذي يُضِلّ ويَهدي بذاته، بل هذا بيان وتفسير للجملتين المصدَّرتين بأمّا، أي أن هذا المثل يهتدي به فريق ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ويَضِلُّ به فريق ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ولهذا فلا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية أيْ: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾.

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾ الأقربُ أنّه جوابٌ لسؤال الكفار الذي سبق ذكره: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ فمع أنّ المثال المضروب يبيّن حقيقة ما ضُرِبَ لأجلِه إلّا أنّه قد جعله الله سبحانه وتعالى أيضاً سبباً لهداية المهتدين وسبباً لضلال الضالّين، وهذا المعنى دلّت

عليه آياتٌ كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۞ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾، [التوبة،١٢٤-١٢٥] وغيرها.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ الفسق هو الخروج عن الأصل كخروج الطير من البيضة بعد أن يكسرها، فالخروج عن أحكام الشرع هو الفسق، فالفاسقون الذين يُضِلُّهم الله سبحانه وتعالى بآياته، وأمثاله هم الخارجون عن أحكامه التي أمر بها، وهذا لا يعني بأيِّ حالٍ أنّ الله سبحانه يُجبِرُ الضالّين على الضلال، ولا المهتدين على الاهتداء، لكنّ الله تعالى يُكافئ كل عاملٍ بعملِه في الدنيا، فمن اختار الهداية لطريق الله المستقيم هيّأ الله سبحانه وتعالى له سُبُل الهداية، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد،١٧]، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت،٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[مريم،٧٦]. ومن خرج عن أحكام الله تعالى واختار الضلال فإنّ الله سبحانه يهيّئ له أسباب الضلال، فقال سبحانه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم،٧٥]، وقال تعالى بعد ذكر عِدّة أصحاب النار: ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء﴾ [المدثر،٣١].

ونختم بذكر التشابه في حال الكفار على اختلاف الأزمان والأمكنة، ونرى الملحدين اليوم واللادينيين كيف يفترون على الله الكذب محاولين صرف المؤمنين عن إيمانهم، فكما رأينا الكفار في زمن الرسول ﷺ يعترضون على الله تعالى في ضرب الأمثال نراهم اليوم في وسائل التواصل الاجتماعي ينسبون إلى الله تعالى أنّه يشتم أبا لهب وزوجه في سورة كاملة، ويشتم الوليد بن المغيرة وغيرهم من الكفار، ويتعجبّون -كما زيّنت لهم عقولهم وأهواؤهم وشياطينهم- من إله يشتم أحداً من عبيده، وهم بذلك يفترضون بعقولهم الناقصة المحدودة صورةً للإله، ويقيسونه على أنّ الملك والرئيس والحاكم لا يشتم أحداً من رعيّته، لكنهم يتغافلون عما يفعله ذلك الملك أو الرئيس أو الحاكم في الخفاء، ثم يقيسون بعقولهم الناقصةِ المحدودةِ الخالقَ على المخلوق، ألا ساء ما يحكمون! فالله سبحانه وتعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج،١٦]، وهو أيضاً لا يظلمُ أحداً: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف،٤٩]؛ وإنما يُجازِي كلَّ عاملٍ بما عمل، وهو كما وصف نفسه سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى،١١]، وليس كما تصوّره الشياطين في عقول الملحدين ■

الحكم على حازم ابو اسماعيل بالسجن 14 عاما لأن شعبيته تفوق شعبية عبد الفتاح السيسي

نفى المحامي خالد المصري، عبر صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، الأنباء المتداولة مؤخرا عبر منصات التواصل الاجتماعي وبعض الصفحات الإخبارية، والتي أشارت إلى قرب الإفراج عن الداعية والسياسي حازم صلاح أبو إسماعيل خلال الشهر الحالي، مؤكدا أن تلك المعلومات غير دقيقة وتخالف الواقع القانوني لملف القضية.

أوضح المصري أن مجموع الأحكام القضائية النهائية الصادرة بحق حازم صلاح أبو إسماعيل يبلغ ١٤ عاما سجن مشدد، وليست ٩ سنوات أو أقل كما يروج البعض في الفضاء الرقمي.

وأضاف أن هذه المدة الإجمالية تتوزع على ٣ قضايا رئيسية؛ بدأت بالحكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات في قضية تزوير جنسية والدته إبان ترشحه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، تلتها عقوبة السجن لمدة ٥ سنوات في قضية اتهامه باقتحام ومحاصرة محكمة مدينة نصر، بالإضافة إلى قضية إهانة القضاء التي نال فيها حكما بالحبس لمدة سنتين وليس سنة واحدة.

وبناء على هذه المعطيات أشار المحامي أن بداية احتساب مدة الحبس الفعلي للسياسي حازم صلاح أبو إسماعيل كانت في شهر يوليو من عام ٢٠١٣، مما يعني قانونيا أن الموعد الرسمي لانتهاء فترة عقوبته المقررة وإطلاق سراحه سيكون في شهر يوليو من عام ٢٠٢٧.

ويذكر أن حازم صلاح أبو إسماعيل هو محام مصري وداعية إسلامي برز بشكل موسع عقب أحداث يناير ٢٠١١، وأعلن عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة المصرية قبل أن يتم استبعاده من سباق الترشح بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية، ثم ألقي القبض عليه في أعقاب أحداث يوليو ٢٠١٣ ليمثل أمام جهات التحقيق التي أحالته إلى محاكم الجنايات في القضايا المذكورة، والتي صدرت فيها أحكام باتة ومؤيدة من محكمة النقض.

الاردن ينفي وجود قواعد عسكرية اميركية داخل الأردن بينما تؤكد أمريكا مقتل جنود لها هناك

يستخدم المسؤولون الأردنيون مصطلح "الاتفاقية الأمنية" لوصف الإطار القانوني للعلاقات الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة، في ظل الجدل المتكرر حول وجود قواعد عسكرية أمريكية في المملكة. ورغم أن الاتفاقية لا تنص بشكل صريح على إقامة قواعد عسكرية أمريكية في الأردن، فإنها تنظم ما وصفه مسؤولون سابقون بحق الولايات المتحدة في استخدام بعض المواقع العسكرية الأردنية ضمن ترتيبات دفاعية مشتركة. ويتطابق ذلك مع تصريحات وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بشأن عدم وجود قواعد عسكرية أمريكية في البلاد، إذ تؤكد عمان أن الوجود الأمريكي يقتصر على برامج تعاون دفاعي تسمح باستخدام مساحات محددة داخل معسكرات أردنية. ويرى ناشطون وخبراء أن الولايات المتحدة حصلت على تسهيلات خاصة لاستخدام بعض المواقع العسكرية، تشمل وجود جنود ومعدات في بعض الأحيان، ضمن اتفاقيات وبرامج دفاعية ثنائية. ووقعت الاتفاقية الأمنية بين الأردن والولايات المتحدة في عام ٢٠٢١، وأُبلغ بها مجلس النواب دون طرحها للتصويت أو النقاش، حيث أكدت الحكومة حينها أنها ليست معاهدة عسكرية، بل اتفاق تنظيمي ضمن صلاحياتها التنفيذية.

وطالبت شخصيات معارضة آنذاك بعرض بنود الاتفاقية للنقاش البرلماني، معتبرة أن بعض موادها تثير تساؤلات تتعلق بالسيادة واستخدام الأراضي الأردنية لأغراض عسكرية.

في المقابل، يؤكد خبراء عسكريون أردنيون عدم وجود قواعد أمريكية في الأردن، موضحين أن الأمر يتعلق باستخدام فني محدود لبعض المواقع ضمن اتفاقيات دفاعية، ويشمل وجود فرق تدريب واستشارات وعناصر دفاع جوي.

وبحسب مصادر مختصة، يصل عدد الجنود الأمريكيين في الأردن إلى نحو ٣ آلاف جندي خلال فترات التدريبات المشتركة، بينما ينخفض العدد في الظروف الاعتيادية إلى أقل من ألف جندي. ويأتي التعاون الدفاعي بين البلدين ضمن علاقات عسكرية مستمرة منذ سنوات، حيث تسعى عمان إلى تعزيز أنظمة الدفاع الجوي، فيما تعد من أبرز الدول المستفيدة من المساعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة

الوعي:

جاء في جزء من جواب سؤال لأمير حزب التحرير، عطاء بن خليل أبو الرشتة، وبعنوان "ما

الذي جرى يجري في الأردن" وصادر يوم ٧ رمضان ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٠٢١/٤/١٩ ما يلي:

" ١-استطاع الملك أن يحبط مخطط أمريكا لإحداث تغيير في الحكم بإزاحة الملك عبد الله وأن يكون حمزة مكانه وكان ذلك باتفاقية الدفاع المشترك وإعطاء أمريكا ما تريد من استباحة أرض البلد وسمائه، فأحرج أمريكا من التدخل لدعم حمزة ضد شريكها الملك في الاتفاقية!!

٢- من الممكن القول إن هدوءاً في الصراع الأمريكي الإنجليزي سيحدث في الأردن ولكنه سيكون مؤقتاً فإن أمريكا تعد نفسها خلفاً للاستعمار البريطاني في المنطقة، وليس من المستبعد أن تستغل أمريكا الاتفاقية لغير الغرض الذي أسرع الملك لعقدها من أجله!

٣- إن الصراع الدولي في بلاد المسلمين لتقاسم الهيمنة والنفوذ لا ينتهي إلا بالتغيير الحقيقي وهو استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة التي تعز الإسلام والمسلمين وتقطع دابر الكافرين ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً﴾".

كندا.. هجوم جماعي على امرأة مسلمة أمام طفلها

تعرضت امرأة مسلمة لهجوم في موقف سيارات بمدينة مونكتون الكندية، وذلك أثناء محاولتها حضور استعراض سيارات مع عائلتها، حيث واجهتها مجموعة من الأشخاص وأمطروها بشتائم عنصرية.

وتطورت المواجهة التي طالب خلالها المعتدون المرأة "بالعودة إلى بلدها"، إلى اعتداء جسدي أمام نجلها البالغ من العمر سبع سنوات، في حادثة أثارت موجة من الغضب والإدانة على المستويين المحلي والوطني.

وأكدت شرطة الخيالة الملكية الكندية أنها فتحت تحقيقا في الحادثة التي وقعت مساء يوم السبت الماضي على طريق ماونتن في مونكتون، حيث تلقت البلاغ حوالي الساعة ٧:٣٠ مساءً، وتوجهت إلى الموقع الذي يشهد تجمعات لاستعراضات سيارات غير رسمية.

وقالت الشرطة إنها تعمل على تحديد ما إذا كانت الكراهية تشكل عاملا في هذا الهجوم، دون أن تقدم تفاصيل إضافية في هذه المرحلة، في حين نشر المجلس الوطني للمسلمين الكنديين مقطع فيديو يوثق الهجوم، وأكد أن العائلة هي من زودتهم به، مشيرا إلى أن المرأة تعرضت لإصابات خطيرة، منها ارتجاج في الدماغ ونزيف في الأنف.

وأوضح المتحدث باسم المجلس، ستيفن تشو، أن الحادثة تركت آثارا نفسية عميقة على ابن

الضحية البالغ من العمر سبع سنوات، الذي شاهد الهجوم على والدته، ووصف ذلك بأنه "أحد أكبر مآسي هذه الحادثة".

وأضاف أن العائلة كانت قد حاولت الجلوس للاستمتاع بالاستعراض عندما بدأت المضايقات والشتائم، ثم تحول الأمر إلى اعتداء جسدي، فيما أظهر الفيديو، الذي تم طمس وجوه المشاركين فيه بناء على طلب المجلس، امرأة تقترب من أخرى وتلكمها بشكل متكرر في الرأس والوجه، بينما حاول بعض المارة التدخل.

وفي سياق متصل، أعرب رئيس جمعية مونكتون الإسلامية، علي إترنيشي، عن صدمة المجتمع المسلم المحلي، مشيرا إلى أن الحادثة أتت بعد أيام من حادثة معادية للإسلام استهدفت مسجداً في المنطقة، وحادثة أخرى في هاليفاكس، مما زاد من شعور المجتمع بالقلق.

قصف للاحتلال "الإسرائيلي" يستهدف محيط تل أحمر جنوبي القنيطرة

أطلقت قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، الخميس، ثلاث قذائف مدفعية باتجاه أراضٍ زراعية جنوبي بلدة تل أحمر في ريف القنيطرة الجنوبي.

وأفادت مصادر محلية لـ تلفزيون سوريا، بأن القذائف سقطت في محيط البلدة، من دون تسجيل إصابات بشرية أو أضرار مادية.

يأتي القصف في ظل استمرار التوتر الأمني في المناطق الحدودية بريف القنيطرة، بالتزامن مع تصاعد التحركات والانتهاكات "الإسرائيلية" داخل الأراضي السورية.

ووثّق مراسل تلفزيون سوريا، تسجيل ٢٣٣ انتهاكا نفذها جيش الاحتلال "الإسرائيلي" في محافظتي القنيطرة وريف درعا، خلال حزيران الفائت، توزّعت بين عمليات توغل، وإطلاق نار، وقصف مدفعي، وحملات دهم واعتقالات، إلى جانب تحليق مكثف للطيران وإقامة حواجز مؤقتة.

وبحسب الإحصائية فقد شهدت محافظة القنيطرة ٨٥ توغلاً شملت عمليات دهم وتفتيش واعتقال، في حين سُجل ٢٣ توغلاً مماثلاً في منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي.

وأظهرت البيانات ٣٩ توغلاً في القنيطرة و٢٢ توغلاً في حوض اليرموك اقتصرت على تسيير دوريات عسكرية داخل الأراضي السورية من دون تنفيذ عمليات تفتيش، في مؤشر على استمرار التحركات العسكرية "الإسرائيلية" في المنطقة الحدودية.

مترجم

إشكالية الترجمة في النظر لمصطلح المثلية وموقف الإسلام منها

خليل مصعب - باكستان

يلاحظ وجود تداول متكرر في الخطاب المعاصر، وخاصة في الأوساط الناطقة بالإنجليزية، لفكرة أنه يمكن للمرء أن يكون مسلمًا ومثليًا في الوقت نفسه، ما دام أنه يضبط شهواته. ويدعون بأن الإنسان لا يُلام على كونه وُلد مثليًا، لأن ذلك "خارج عن إرادته" كما يزعمون، لكنه يُحاسب على أفعاله وقراره في الاستجابة لرغباته. ويقولون إن المسلم المثلي مطالب بكبح رغباته وتجنب الوقوع في معصية العلاقات المثلية.

والمشكلة في هذا الطرح واضحة لمعظم المسلمين. فنحن نعلم من القرآن والسنة أن الله سبحانه وتعالى خلق جميع البشر على الفطرة. قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. فكيف يُقبل القول بأن الإنسان يولد مثليًا، أي في حالة تميل به نحو المعصية؟ وكيف يمكن التوفيق بين فكرة "الولادة على الفطرة" وفكرة "الولادة مفطورا على الحرام"؟

إن سبب هذا الإشكال المفهومي الذي وقع فيه بعض المسلمين اليوم، وهو تأثرهم باللغة الإنجليزية وما تحمله من مفاهيم ضمنية. وقد كتب عدد من الباحثين في الغرب عن تاريخ مصطلحات، منها "gay" و"queer" و"lesbian" و"homosexuality"، وكيف نشأت في السياق الغربي وأصبحت جزءًا من لغاته، أبرزها الإنجليزية. والحجة الأساسية هي أن الطريقة التي يفهم بها الغرب الجنس ليست شيئًا عالميًا أو أزليًا، بل هي نتاج سياق تاريخي وثقافي محدد.

في كتابه "الإسلام والتحرر"، يلخص البروفيسور جوزيف مسعد هذا النقاش بقوله إن "الجنس" فئة معرفية ووجودية مرتبطة بسياق تاريخي وثقافي معين، وليست بالضرورة عالمية. كما أن مفاهيم مثل "المثلية" و"الغيرية" تبلورت كتصنيفات طبية وقانونية ثم اجتماعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فالفكرة الأساسية هنا هي أن مصطلح "المثلية" يُستخدم للدلالة على تصور معين للإنسان وطبيعته، وهو أن الإنسان كائن تُشكّل رغباتُه هويتَه، أي أن ما يرغبه هو ما يحدد "من هو". ويشير مسعد إلى أن هذا التصور ليس سهل النقل إلى سياقات غير غربية. كما يربط مسعد

ذلك بمفهوم "العرق"، موضحًا أن المستعمرين الغربيين كانوا يصنفون الشعوب وفق تصوراتهم عن طبيعتها. وبذلك، فإن كون الشخص "مثليًا" في التصور الغربي يشبه كونه "أسود"، أي هوية ثابتة ملازمة للإنسان.

وهذا الربط بين الرغبة والهوية هو ما يدفع بعض المسلمين للقول بأن الإنسان قد "يولد مثليًا". فإذا ظهرت عليه ميول مثلية، عُدَّ ذلك جزءًا من طبيعته التي لا يمكن تغييرها. ومن هنا تبرز ضرورة إعادة تقويم هذه المفاهيم من منظور إسلامي.

فالإسلام يقرر أن الإنسان يُولد على الفطرة، وأن من طبيعة هذه الفطرة أن يميل الرجل إلى المرأة والعكس. قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾. ومع ذلك، فإن الإنسان قد يُبتلى بالشهوات. فقد أُغري آدم عليه السلام من الشيطان فأكل من الشجرة. وقد تتحول المعصية إلى عادة، كمن يدمن الخمر أو المخدرات. لكن الوقوع في المعصية لا يعني أن ذلك جزء ثابت من طبيعة الإنسان لا يمكن تغييره. وهذا الفهم مهم لفهم لغة العلماء في الحضارة الإسلامية، حيث ركزوا على الفعل لا على "الهوية". فاستُخدمت مصطلحات مثل "اللواط" و"السحاق"، ويُقال عن الفاعل "لوطي" أو "سحاقية"، دون أن يُفهم من ذلك أنه تعريف لهوية ثابتة. وهذا يشبه وصف من يشرب الخمر بأنه "شارب خمر" أو من يقتل بأنه "قاتل"، مع بقاء باب التوبة مفتوحًا. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ**﴾، وقد فُسّر "من قريب" بأنه قبل الموت.

ومن هذا المنطلق، قرر العلماء أن الميل لنفس الجنس انحراف عن الفطرة. وكان يُفهم أن بعض هذه الميول تنشأ بسبب التشبه أو الانجذاب إلى صفات أنثوية، كما في حالة الغلمان "الأمرد". وقد قال الإمام النووي رحمه الله: "وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة..." ثم بيّن أن ذلك لأنه يُشتهى كما تُشتهى المرأة، بل قد يكون أشد فتنة. ومن هنا يُلاحظ أن بعض مظاهر السلوك المثلي المعاصر، مثل تقليد الصفات الأنثوية، تُفهم ضمن هذا الإطار خروجًا من الفطرة.

وبالعودة إلى مسألة اللغة، فإن النقطة الأساسية هي ضرورة وعي المسلمين بالمفاهيم التي تحملها اللغات الغربية، وعدم تبنيها دون وعي. بل ينبغي الرجوع إلى مفاهيم الإسلام ولغته في فهم الإنسان وطبيعته. فالنظر إلى الشخص على أنه "مثلي" بمعنى هوية ثابتة يتعارض مع الفهم الإسلامي للفطرة والهداية وإمكانية التوبة. قال تعالى: ﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾. نسأل الله أن يوفقنا لفهم ديننا والعمل به ■

توسيع اتفاقيات أبراهام
خطوة نحو الفيدرالية الإبراهيمية

أيمن صلاح - فلسطين

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بين إيران وأمريكا للتوصل لاتفاق لإنهاء الحرب دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول الشرق الأوسط وغيرها للانضمام إلى ما يسمى اتفاقيات أبراهام، فقد نشرت وكالة (CNN) يوم الاثنين ٢٥ مايو / أيار ٢٠٢٦: (طلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من دول الشرق الأوسط وغيرها التوقيع "بشكل إلزامي" على اتفاقيات أبراهام بعد التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب مع إيران، مهددًا في الوقت نفسه بعمل عسكري "أكبر وأقوى من أي وقت مضى" إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع). وقال ترامب، في منشور مطول عبر منصته "تروث سوشيال": (أطلب بشكل إلزامي من جميع الدول التوقيع فورًا على اتفاقيات أبراهام، وإذا وقّعت إيران اتفاقها معي، فسيكون شرفًا لي، بصفتي رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، أن تكون جزءًا من هذا التحالف العالمي غير المسبوق). وأضاف ترامب أنه ناقش الأمر خلال اتصالات هاتفية مع قادة السعودية والإمارات وقطر وباكستان وتركيا ومصر والبحرين. وقال ترامب إنه ينبغي أن يكون الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام شرطًا أساسيًا. وهذا يدل على أن إدارة ترامب جعلت توسيع نطاق اتفاقيات إبراهيم أحد أهم أهداف حربها وسياستها الخارجية. وهذا يعيد السؤال عن ماهية اتفاقيات إبراهام، وما الهدف من توسيعها.

قبل توقيع اتفاقيات إبراهام بسنوات، كثر الحديث في الغرب وفي الأوساط السياسية والعلمية التابعة للأنظمة الحاكمة عن فكرة "الديانة الإبراهيمية"، وما زال الحديث عنها جارياً، وهذه الفكرة تدعو إلى صهر الأديان السماوية الثلاث (الإسلام والنصرانية واليهودية) بالإضافة إلى الطوائف المتفرعة منها في ديانة جديدة واحدة، فهي تشمل الدروز والنصيرية والإسماعيلية، ويعملون على ضم ديانات لا علاقة لها بإبراهيم مثل البوذية.

لقد أعلنت مؤسسات وشخصيات إسلامية رفضها القاطع له لتناقضه الصريح مع العقيدة الإسلامية، إضافة إلى تداعياته على القضية الفلسطينية. فمن الواضح

أن مشروع "الديانة الإبراهيمية" هو كيد منظم موجه للأديان وخاصة الإسلام، حيث بدأ أصحاب هذا المشروع بالحديث عن التقارب بين الأديان ثم توحيدها توصّلًا إلى دمجها في ديانة عالمية واحدة. ومن توابع ذلك مشروع "البيت الإبراهيمي" أو "بيت العائلة الإبراهيمية" الذي أسسته دولة الإمارات في أبو ظبي. وهو مجمع يَضم معابدَ للأديان الثلاثةِ في مكانٍ واحد. وتبع ذلك فكرة طبع القرآن الكريم والتوراة والإنجيل في غلاف واحد، وفكرة إقامةِ صلاةٍ مشترَكة تجمع اليهود والنصارى والمسلمين، وسموها "الصلاة الإبراهيمية"، أو "صلاة أبناء إبراهيم". وهذه الأنشطة تهدف إلى إزالة الحواجز النفسية بين الشعوب المسلمة في المنطقة واليهود المحتلين للأرض المباركة.

والمتابع يجد أن مصطلح الإبراهيمية ليس مصطلحًا دينيا فقط، بل له أبعاد سياسية كبيرة، فهو تمهيد لمشروع سياسي للمنطقة يسمونه أحيانا الفيدرالية الإبراهيمية، أو الولايات المتحدة الإبراهيمية، أو الشرق الأوسط الجديد. ومثل هذا المشروع السياسي يحتاج إلى سردية ثقافية وحضارية جديدة تمنحه الشرعية والاستمرارية. لذلك يوظف الرمز الإبراهيمي بصفته أهم أداة لتذليل العقبات في طريق السير المرحلي لتحقيق الهدف بعيد المدى للإبراهيمية.

وكذلك يستخدمون المشاريع التطبيعية السياحية والاقتصادية. والحديث عن المشاريع الإبراهيمية ليس وليد السنوات الخمس الأخيرة، ولا هو وليد اتفاقيات التطبيع التي أطلق عليها اتفاقات أبراهام عام ٢٠٢٠، بل سبق ذلك بسنوات طويلة. ولذلك سأُذَكّر بنشأة هذه المصطلحات والسياقات التي استخدمت فيها.

أولا: الفيدرالية الإبراهيمية أو الولايات المتحدة الإبراهيمية

عندما تسمع عبارة "الفيدرالية الإبراهيمية" في النقاشات العربية المعاصرة، فغالبًا لا يُقصد بها مفهوم ديني، بل مشروع أو تصور سياسي يوظف الرمز الإبراهيمي لتبرير شكل من أشكال الشراكة والتعاون أو الاتحاد السياسي الإقليمي بين الشعوب والدول في ما يسمى بالشرق الأوسط، يستند إلى ما يسمى مفهوم الإرث الإبراهيمي المشترك، بحيث تكون القيادة فيه مركزة في يد كيان يهود وتركيا مع مشاركة عربية وإيرانية، وكلهم تحت رعاية أمريكية.

لقد بدأ الحديث عن هذه المشاريع السياسية في تسعينات القرن الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فاستخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش مصطلح "الشرق الأوسط الجديد". وفي عام ١٩٩٣ بعد توقيع اتفاقية أوسلو خرج شيمعون بيريز ليتحدث

عن هذا "الشرق الأوسط الجديد" ويؤلف كتابا بهذا العنوان. والمعلوم أن شيمعون بيريز شغل عدة مناصب عالية في كيان يهود في فترات مختلفة، فكان وزيرا للخارجية، وشغل منصب رئيس الوزراء، ثم أصبح رئيسا لكيان يهود. ثم بدأت الأبحاث الإستراتيجية تصدر من مراكز الأبحاث في أمريكا حول هذا الموضوع، فطرح فرانسيس فوكوياما فكرة سيادة النموذج الأمريكي في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)، ثم عمل بعض المراجعات عام ٢٠١٠ فقال إن سيادة النموذج الأمريكي سوف تحصل من طريق صهر الأديان. واستخدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما مصطلح الدين العالمي في خطاب عام ٢٠١٣. واستضافت جامعة هارفارد عدة ندوات ومناقشات أكاديمية حول مفهوم "الإبراهيمية" والمشاريع الإبراهيمية وآثارها السياسية والاقتصادية، وكان ذلك قبل سنوات طويلة من توقيع اتفاقيات أبراهام.

وفي عام ٢٠١١ شُكّلت إدارة خاصة داخل وزارة الخارجية الأميركية وسميت "إدارة الحوار الإستراتيجي مع المجتمع المدني -(Strategic Dialogue with Civil Society)". ولم تكن هذه الإدارة مكتبًا تقليديًا داخل وزارة الخارجية الأمريكية بقدر ما كانت مبادرة مؤسسية أطلقتها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لإقامة قنوات منتظمة بين وزارة الخارجية ومنظمات المجتمع المدني حول العالم، فقد ضمت هذه الإدارة خمسين شخصا دبلوماسيا وخمسين شخصاً ممن أُطلق عليهم القادة الروحانيين في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط، ويقصد بهم رجال دين من الديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)، وكانت الأهداف المعلنة للمبادرة:

· التواصل المباشر مع المنظمات غير الحكومية والنشطاء والجمعيات المدنية، وليس فقط مع الحكومات.

· والحصول على توصيات سياسية من المجتمع المدني بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة والمرأة والعمل والدين والسياسة الخارجية.

· ودعم وحماية منظمات المجتمع المدني التي تواجه قيودًا أو ضغوطًا من حكوماتها.

ومن الناحية العملية، أنشأت المبادرة مجموعات عمل متخصصة ووسعت التواصل بين السفارات الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني في عشرات الدول. كما ذكرت الإدارة الأمريكية أن عددًا من التوصيات الناتجة عن هذا الحوار تبنّتها وزارة الخارجية في سياساتها. فكانت هذه الإدارة أداة لدعم

المشاركة المدنية والنخب والمنظمات غير الحكومية والتأثير في النقاشات السياسية والاجتماعية داخل الدول الأخر. وكان مصطلح "الفيدرالية الإبراهيمية" ومصطلح "الولايات المتحدة الإبراهيمية" يُتداولان في هذه النقاشات. فكان الهدف الحقيقي هو الاستفادة من التأثير الكبير للشخصيات الدينية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية للدفع باتجاه المشاريع الإبراهيمية. وفي ذلك الحين استخدمت وزارة الخارجية الأمريكية مصطلح "الدبلوماسية الروحانية" وسيلةً لتوظيف الدين في خدمة الأجندات السياسية أو ما يعرف بالإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.

وبعد أوباما جاء دونالد ترامب في دورته الرئاسية الأولى ليضع الأسس التطبيقية والعملية في إطار أوسع سمي "صفقة القرن". وقد حافظت الإدارة الأمريكية على مستوى من السرية فيما يتعلق بتفاصيل هذه الخطة، وقد أشار مستشار الرئيس الأميركي ومبعوثه للشرق الأوسط جاريد كوشنر إلى أن السرية مقصودة في مشروع صفقة القرن لأن التفاصيل التي تخرج قبل نضوجها تدفع السياسيين إلى الهروب من الخطة، وقد كشف كوشنر عن بعض هذه التفاصيل في لقاء خاص مع "سكاي نيوز عربية" في ٢٥ فبراير ٢٠١٩، وتحدث عن أبرز مبادئ خطة السلام الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وبَيَّنَ أن الخطة تهدف إلى إدماج (الشعب الإسرائيلي) بشكل ملائم في المنطقة بأكملها، ونوه إلى احتمالية إحداث تغيير في الحدود السياسية في المنطقة، وبين أن هذه الخطة السياسية لها أثر اقتصادي على المنطقة بأسرها. ومن نصوص كلامه: (الخطة السياسية مفصلة جدا، وتركز على ترسيم الحدود، وحل قضايا الوضع النهائي. لكن الهدف من حل قضية الحدود هو القضاء على هذه الحدود. وإذا ما تمكنا من إزالة الحدود وإحلال السلام بعيدا من الترهيب، يمكن أن يضمن ذلك التدفق الحر للناس والسلع ويؤدي ذلك إلى إيجاد فرص جديدة).

وفي سياق الترويج والتمهيد لمشروع الفيدرالية الإبراهيمية تندرج كثير من المواقف والتصريحات للمسؤولين الأتراك الذين يسيرون في فلك أمريكا وينفذون السياسات التي تخدم المصالح الأميركية وتمهد لإدماج كيان يهود في المنطقة، وآخر ذلك المبادرة السياسية التي تحدث عنها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في مقابلة مع صحيفة "نيكي آسيا" اليابانية في العاصمة التركية أنقرة يوم الأحد ٣١ مايو ٢٠٢٦، فقد تحدث عن رؤية جديدة وشاملة

لإنشاء بنية أمنية إقليمية تمتد من باكستان إلى منطقة الخليج العربي، وأشار إلى إمكانية انضمام (إسرائيل) إلى هذا الإطار مستقبلاً، بشرط اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧. وقد وصف المبادرة بأنها "فرصة ذهبية" لدول الشرق الأوسط لتأسيس نظام تعاون يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة والسلامة الإقليمية. وبَيَّنَ وزير الخارجية التركي أن المنصة الأمنية المقترحة ستتشكل في مرحلتها الأولى من تركيا وباكستان ومصر والسعودية ودول الخليج العربي الأخر. وأشار فيدان إلى أنه من المرجح أن تنضم إيران إلى هذا الإطار مع استمرار تطبيع علاقاتها في المنطقة. وأكد الوزير التركي أنه في حال حل القضية الفلسطينية، فإن دول المنطقة ستُسهم بشكل كبير في ضمان أمن (إسرائيل).

ثانيا: المسار الإبراهيمي (Abraham Path)

وهو مشروع ثقافي وسياحي دولي أُطلق عام ٢٠٠٧ بهدف إنشاء شبكة من مسارات المشي الطويلة التي تتبع -بصورة رمزية وتاريخية تقريبية- الرحلة المنسوبة للنبي إبراهيم عليه السلام عبر مناطق من الشرق الأوسط. وقد نشأ هذا المشروع من مبادرات لجامعة هارفارد وبجهود الوسيط الأمريكي وليام أوري، وهو خبير أمريكي في التفاوض وحل النزاعات وأحد مؤسسي برنامج التفاوض Harvard Program on Negotiation.. وقد بدأت الفكرة داخل أوساط أكاديمية في هارفارد عام ٢٠٠٤، ثم تطورت عبر رحلات استكشافية ودراسات ميدانية، وفي عام ٢٠٠٧ أُعلن رسميا تأسيس ما سمّي مبادرة مسار إبراهيم Abraham Path Initiative بصفتها منظمة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة لتطوير المشروع. وبحسب تصريحات أوري، كانت الفكرة تقوم على أن قصة إبراهيم تمثل "قصة أصل مشتركة" لشعوب المنطقة، وأن إنشاء مسار مشي طويل يربط أماكن مرتبطة تقليديًا برحلة إبراهيم يمكن أن يشجع السياحة والتواصل الثقافي والحوار بين المجتمعات المختلفة. ومن الواضح أن مشروع المسار الإبراهيمي لا يقف عند حد النشاط السياحي، بل إن له أهدافا ثقافية وسياسية، فهو يهدف إلى التطبيع بين الشعوب من مختلف الديانات وإذابة الحواجز النفسية بينها وإيجاد عناصر مشتركة بينها للتمهيد لمشروع الديانة الإبراهيمية والفيدرالية الإبراهيمية .

يذكر أن مشروع "المسار الإبراهيمي" يعتمد على شركاء محليين في عدة دول ومناطق يمر بها الطريق المنسوب إلى رحلة النبي إبراهيم عليه السلام. ففي الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة يوجد جزء معروف باسم

"مسار إبراهيم الخليل "(Masar Ibrahim Al-Khalil)، وهو شبكة مسارات للمشي تمتد عبر مناطق فلسطينية عديدة، ويمر بمناطق في شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها وصولاً إلى منطقة الخليل. ويُعد هذا الجزء من أشهر أجزاء المشروع وأكثرها نشاطاً. ويوجد مسارات للمشي مثلها في شمال الأردن وتركيا، وكانت هناك تصورات لامتدادات في سوريا، لكن الظروف السياسية والأمنية التي ظهرت مع بداية الثورة السورية أعاقت تنفيذها. وفي كيان يهود هناك مبادرات ومسارات مرتبطة بالمشروع تحت اسم "Netiv Abraham" أو "Abraham's Trail"، وهي مسارات مخطط لها أو مطورة في منطقة النقب وبئر السبع وربطها ببقية المسار الإقليمي. وتُعد تركيا من أهم مناطق المشروع، حيث إن روايات المشروع ترى أن رحلة إبراهيم عليه السلام بدأت من منطقة أورفا (شانلي أورفا) في جنوب شرق تركيا، ويوجد مسار مطور يعرف باسم "إبراهيم يولو "(Ibrahim Yolu)، وقد طُوّر وأُنشئت بيوت ضيافة ودُرّب له مرشدون محليون، وهناك شركاء محليون في المنطقة يعملون على صيانة المسار وتطويره. وفي مصر ثمة شراكات وأنشطة مرتبطة بالمشروع وخصوصاً في شبه جزيرة سيناء. ويوجد مثل هذه المسارات والمخططات في العراق وخاصة في إقليم كردستان.

ثالثا: اتفاقيات أبراهام

مصطلح سياسي وليس دينيا، وهي سلسلة اتفاقيات لتطبيع العلاقات بين كيان يهود وعدد من الدول العربية برعاية الولايات المتحدة. وبدأت عام ٢٠٢٠ بالاتفاق الخليجي الصهيوني الذي ضم الإمارات والبحرين. واللافت للنظر أن الاتفاقيات لم تُسَمَّ على اسم الدولة التي رعت ذلك الاتفاق أو وُقّع فيها كما هي العادة في الاتفاقات السياسية. وعملت أمريكا وما زالت تعمل على توسيع هذه الاتفاقيات، فانضمت إليه السودان والمغرب، واليوم يطلب الرئيس الأمريكي من السعودية وسوريا وغيرها من دول الشرق الأوسط التوقيع على اتفاقيات أبراهام، فالتوسع في هذه الاتفاقيات هو خطوة للوصول إلى المشروع الأكبر وهو الفيدرالية الإبراهيمية.

رابعا: الحركة الإبراهيمية

بدأ مصطلح "الحركة الإبراهيمية" يُتداول حديثا، وهو يُستخدم لوصف مجموعة من الحركات أو المبادرات والأفكار التي تدعو إلى التقارب والحوار والترويج للتعايش السلمي والتقارب السياسي بين دول المنطقة وشعوبها والتعاون بين

أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث: الإسلام والنصرانية واليهودية، بالاستناد إلى شخصية النبي إبراهيم ﷺ من حيث هو شخصية مشتركة بين هذه الأديان. ويُعد "توم ويغنر" الرائد المؤسس لهذه الحركات، وهو سياسي ومستشار إستراتيجي يهودي عمل سابقاً متحدثاً باسم رئيس وزراء يهود الأسبق إيهود باراك، وعمل مستشاراً ومديرا للعلاقات العامة في مركز بيرس للسلام. وقد ألف في ٢٠٢٥ كتاب "الثورة الإبراهيمية: صيغة شرق أوسطية للسلام"، وُقدَّم الكتاب على أنه "البيان التأسيسي" لما يسميه المؤلف "الإبراهيمية السياسية"، فهو يمثل البيان الفكري المؤسس للحركة الإبراهيمية. ويعتبر توم ويغنر من أبرز المنظّرين لفكرة الفيدرالية الإبراهيمية. فأهداف هذه الحركات الإبراهيمية تتجاوز الأهداف الثقافية إلى الترويج للتعايش السلمي والتقارب السياسي وبناء هوية إقليمية بين دول المنطقة وشعوبها.

والحركة الإبراهيمية موجودة في كيان يهود بهذا الاسم الصريح، وتعلن أن من أهدافها دعم مشروع "الفيدرالية الإبراهيمية" حلاً للصراع في المنطقة. والحركة الإبراهيمية موجودة في بعض الدول العربية، فهي موجودة في العراق ولها صفحة على الفيس بوك، وفي بياناتها على الفيس بوك تذكر دور توم ويغنر في تأسيسها، وتصفه بأنه الأستاذ المعلم والخبير الإستراتيجي، وتصف رؤيتها لمستقبل المنطقة بمصطلح "الولايات المتحدة الإبراهيمية". وفي الأيام الأخيرة أُعلن تأسيس فرع للحركة الإبراهيمية في سوريا. أما في الدول العربية وتركيا فثمة مراكز ومبادرات تحت أسماء مختلفة، بحيث لا يظهر أنه اسم لحركة واحدة موحدة ذات قيادة مركزية أو تنظيم عالمي محدد. ومن ذلك مراكز الحوار بين الأديان، ومراكز دراسة التراث الإبراهيمي، وبيت العائلة الإبراهيمية في الإمارات.

هذه أهم السياقات التي تستخدم مصطلح الإبراهيمية، وهذا يوجب أن نلاحظ الأهداف بعيدة المدى عندما نجد الغرب وعملاءه يتحدثون عن الإبراهيمية، ونهتم بفضح مؤامراتهم ونشاطاتهم التي تمهد للوصول إلى تلك الأهداف، فلا يكفي أن نبين أن فكرة الديانة الإبراهيمية تخالف الإسلام وتتناقض مع العقيدة الإسلامية، ولا يجوز النظر إلى الذين يشاركون في أنشطة حوار الأديان بوصفهم أصحاب آراء فكرية مجردة، بل هي أعمال سياسية خطيرة، وكذلك هم الذين ينفذون النشاطات السياحية المشتركة، فهم أدوات أمريكا وكيان يهود. وبما أنها أعمال سياسية فيجب رفضها بأعمال سياسية مؤثرة ■

كلمة أخيرة:

حرية الملاحة كذبة فرضت علينا في أرضنا

موسى عبد الشكور

منذ حرب أمريكا الأخيرة على إيران، وفي كل يوم، يخرج علينا من يناقش في المضائق والبحار والحركة فيها ومن يسيطر عليها. يتحدث من يدّعون أنهم مفكرون - ومع الأسف هم لا ينطلقون من مفاهيم الإسلام وإنما من أفكار غربية وواقع أليم تمر به الأمة - ويتصدرون المشهد الإعلامي على قناة الجزيرة وغيرها ليضللوا الناس ويحرفوا البوصلة عن وجهتها الصحيحة.

وهنا نقول مذكّرين:

إن المضائق التي يتحدثون عنها تقع في أرض إسلامية، فحكمها حكم الأرض التي حكمها المسلمون وفتحوها، وهي تعامل وفق أحكام الأراضي في الإسلام، فالبر والبحر والجو هو إسلامي خالص، والمضائق سواء أكانت طبيعية أم صناعية فإن السيطرة عليها والتحكم بها هو حق للمسلمين جميعاً، فهرمز وقناة السويس والبوسفور وملقا وجبل طارق والدردنيل هي مضائق إسلامية بدون منازع وتلحق بها البحار؛ الخليج وبحر العرب والمتوسط والأحمر والخليج. وهذه النقاط الجغرافية الحساسة يجب أن تحكمها وتسيطر عليها الأمة الإسلامية وليس القانون الدولي الذي وضعه الكفار في حربهم للخلافة ومن أجل المحافظة على انتصاراتهم!

ثم يأتي المتآمرون، وخاصة الأنظمة العميلة، والإعلام وخاصة الجزيرة التي تستضيف من يسمون خبراء في القانون الدولي والملاحة البحرية، ليقولوا: "قانون دولي للبحار"!! ويقع سذج العرب من إعلاميين وسياسيين في الخطيئة ويتكلمون ويختلفون: هل هو مضيق طبيعي أم غير طبيعي؟ ويقولون باحترام القانون الدولي وحرية الإبحار والحركة البحرية، وكيف يتحكم بها المسلمون أو يأخذون رسوما مقابل المرور فيها؟ ويخرجون بحلول أن هذه حالة خاصة وليست مثل مضيق البوسفور الذي تأخذ تركيا رسوم دخول فيه مع أنه طبيعي. فهنا نلاحظ أنهم يؤولون القانون وفق أهوائهم ومصالح الدول الكافرة والأنظمة العميلة وصاحب القوة المتغطرس!

ثم أين هذه التبريرات عندما يتحدث ترامب عن مخططاته الشريرة بالسيطرة على مضيق هرمز وفرضه للرسوم على حركة الملاحة فيه بحجة تأمينها؟ لماذا تغيب هذه الدعاوى وتتوارى عن الأنظار والأسماع؟!

ألم يفهم هؤلاء أن الأرض والبحر والجو لمن يحكمها، وحكمها الشرعي الذي لا ينطقون به أنها إسلامية تسمح الأمة بالمرور منها أو تمنع وفق أحكام الإسلام في التعامل مع الدول وفق المعاهدات المبرمة معها، ووفق واقع كل دولة محاربة كانت أو غير محاربة، معاهدة كانت أو غير معاهدة؟

ألم يعلم هؤلاء أن البحر المتوسط كان يعدّ بحيرة إسلامية لمدة ١٣ قرنا وبقي حتى سنة ١٨٢٠م كذلك، إلى أن تآمر محمد علي باشا حاكم مصر المجرم مع الأساطيل الأوروبية وعطل الإمدادات العثمانية، فدُمّر الأسطول الإسلامي العثماني في الجزائر!

إن إدارة البحار والمضائق المائية يجب أن تعود إسلامية، ولا تهمنا ذرائع القانون الدولي الاستعماري، ذاك القانون الذي سنّه الكفار المستعمرون للسيطرة على الأمة ومقدراتها، بل على العالم أجمع، ونحن ملتزمون قانون الله تعالى كما ورد في الشرع الحنيف وأحكام الأراضي والبحار والأنهار وأحكام الملكية العامة.

لقد آن للأمة أن تعيد وحدتها وسلطانها وثرواتها وبحارها ومضائقها، ولا يكون ذلك إلا بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، لتزيل الأنظمة، وتجمع الأمة، وتطرد الكافر المستعمر، وتلاحقه وتلقنه درسا لن ينساه، وتسيطر على باقي البحار بعد فتحها، وليبلغنّ هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار. ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً﴾

تحذيرات من مخطط (إسرائيلي)
للاستحواذ على ٧٠% من المسجد الأقصى

تتزايد التحذيرات المقدسية والحقوقية من مخططات (إسرائيلية) تستهدف تغيير الواقع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى.

وقال رئيس مركز القدس الدولي الدكتور حسن خاطر، إن سلطات الاحتلال لم تتوقف منذ احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧ عن محاولات فرض سيطرتها المباشرة على المسجد الأقصى، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تشهد انتقالا إلى "مرحلة أكثر خطورة" تهدف إلى تجريد المسجد من هويته الإسلامية وتحويله إلى موقع أمني خاضع لإجراءات الاحتلال.

وأوضح خاطر أن أحد أبرز المخططات الحالية يتمثل في استهداف المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى التي تضم مصلى باب الرحمة والساحات المحيطة به، عبر تحويلها تدريجيا إلى منطقة مغلقة تُدار أمنيا من قبل سلطات الاحتلال وعزلها عن باقي أجزاء المسجد.

وفي سياق مخططات التقسيم، أشار خاطر إلى المقترح الذي قدمه عضو الكنيست عن حزب الليكود عميت هليفي عام ٢٠٢٣ والذي يدعو إلى فرض السيطرة "الإسرائيلية" على أجزاء واسعة من المسجد الأقصى.

وبحسب المقترح، ستشمل السيطرة (الإسرائيلية) كلا من قبة الصخرة المشرفة والساحات الوسطى، إضافة إلى المناطق الشمالية الممتدة من باب الأسباط حتى باب الغوانمة، مقابل حصر الوجود الإسلامي في الجامع القبلي الواقع في الجهة الجنوبية فقط.

وأكد خاطر أن تنفيذ هذا المخطط يعني بسط الاحتلال سيطرته على نحو ٧٠٪ من مساحة المسجد الأقصى البالغة ١٤٤ دونما، وتحويل التقسيم من واقع زمني إلى اقتطاع مكاني دائم، على غرار ما جرى في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل.

وتأتي هذه التحركات ضمن مسار طويل من الإجراءات (الإسرائيلية) التي بدأت عقب احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، حين سيطرت (إسرائيل) على مفاتيح باب المغاربة، الذي بات يستخدم لاحقا مسارا رئيسا لاقتحامات المستوطنين.

وخلال السنوات الماضية، كثف الجيش (الإسرائيلي) استهدافه للوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المعروف بـ"الستاتيكو"، والذي ينص على أن المسجد بكامل مساحته وأسواره وباطنه هو حق خالص للمسلمين تحت إدارة الأوقاف الإسلامية.

كما صعدت تل أبيب إجراءاتها ضد حراس المسجد وموظفي الأوقاف، عبر الاعتقالات والإبعاد، ومنع أعمال الترميم والصيانة، في وقت تعمل فيه على تفريغ المنطقة الشرقية من المصلين المسلمين وتوفير مساحات متزايدة للمستوطنين لأداء الطقوس التلمودية بحماية قوات الاحتلال.

ويرى مراقبون أن المخططات الحالية لا تندرج ضمن إجراءات أمنية مؤقتة، بل تمثل مسارا (إسرائيليا) منهجيا لتغيير هوية المسجد الأقصى وفرض واقع جديد على الأرض، عبر تفكيك وحدته الجغرافية والإدارية.

الموقع الرسمي لمجلة الوعي:	http://www.al-waie.org
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك:	https://www.facebook.com/alwaie.info
الحساب الرسمي لمجلة الو عي على إكس (التويتر):	https://x.com/alwaiemagazine
القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام:	https://www.instagram.com/alwaiemagazine
عنوان المجلة على الديلي موشن:	https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine